عبور البلدان النامية للفجوة الرقمية المعلوماتية التكنولوجية : دراسة تحليلية

د. محمد جلال سيد غندور
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة
(فرع بنى سويف)

١. المقدمة المنهجية :

١.١ اهمية الدراسة ومبرراتها :

تكمن أهمية هذه الدراسة فى تناولها لأحد القضايا الجديدة المطروحة فى مجال المعلومات فى الوقت الحالى ، ونعنى بها قضية الفجوة الرقمية والتقسيم الرقمى "Digital Divide" ، وأياً كان المصطلح العربى المقابل للمصطلح الأجنبى (الإنجليزى) ، فالأمر يتعلق بظاهرة واحدة ، وهى «المساحة التقنية الرقمية» التى تفصل ما بين الدول المتقدمة (العالم الأول ، إذا جاز التعبير) ، والدول النامية (العالم الثالث ، مع الأخذ بنفس التحفظ السابق) ، وبالرغم من انشغال الرأى العام العالمى بكافة مستوياته بهذه القضية ، والتى تم تناولها والتركيز عليها منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ، وطرحت فى العديد من اللقاءات المهنية الدولية والإقليمية ، وكتب عنها الكثير من الباحثين إلا أن الكتابات العربية حول هذه القضية بالرغم من أهميتها ، لازالت فى أطوارها الأولى ، ولم يتم تناولها لا بالكم ، ولا بالعمق الكافيين الذى تستحقهما كظاهرة ، وقضية ومشكلة وعقبة أمام التقدم الحضارى ، والتطور التكنولوجى والمعلوماتى والرقمى فى العالم النامى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد تم التعرض لهذه القضية فى دراستنا هذه ليس فقط من الزاوية التقنية البحتة بل حاولنا فى هذا البحث أن نعالجها فى إطارها الاقتصادى والاجتماعى ، والاتصالى المعلوماتى ، مع الأخذ فى الاعتبار الجهود الدولية ، والإقليمية ، والمحلية ، وتفاعلها مع هذه الظاهرة التقنية المعلوماتية .

والموضوع بطروحاته الدولية والإقليمية والمحلية ، ونحن فى مطلع الألفية الثالثة ، يستحق البحث والدراسة ، ليس لجدته فحسب ، ولكن – بدرجة أكبر – لخطورته وأهميته على حاضر الدول النامية ومستقبلها .

٢.١ أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة «الفجوة الرقمية» من منظور معلوماتى فى أطرها : (الاقتصادية / الاجتماعية) و (التقنية) و (الاتصالية) ، مع استعراض الإسهامات المقدمة من البلدان النامية ، والمانحة من الدول المتقدمة ، والمنظمات الدولية ، الرسمية (التابعة للأمم المتحدة) وغير الرسمية (غير الحكومية ، الإقليمية ، والمحلية) ، ويتناول المبادرات التى قامت بها هذه الكيانات الدولية والإقليمية للتعاون من أجل معالجة الجوانب السلبية المترتبة على هذه «المساحة التقنية السلبية» التى تفصل ما بين العالم المتقدم ، والنامى مع الخروج ببعض النتائج والتوصيات لتخطى هذه الفجوة والتقليل من عواقبها الخطيرة على بلدان العالم النامى .

٣.١ مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة فى عدد من النقاط التى نطرحها فى شكل التساؤلات التالية :

١ – ماذا يعنى مصطلح «التقسيم الرقمى» أو «الفجوة الرقمية» ، كظاهرة معلوماتية ، وماهى المفاهيم المحيطة بهذا المصطلح ؟

٢ – ما علاقة هذا المصطلح بمجال «المعلومات» ، بجوانبه الاقتصادية ، الاجتماعية ، والتقنية الاتصالية ؟

٣ – ماهى الجهود التى تبذل على المستويات الدولية ، والإقليمية ، والوطنية ، للتغلب على الآثار السلبية لهذه الظاهرة ؟

٤ – هل هناك سياسات دولية ، وإقليمية ، ووطنية للتعامل مع هذه الظاهرة ؟ فإذا وجدت ، ماهى آليات العمل عبى المستويات الثلاثة السابقة لتفعيل السياسات التى يتم وضعها ؟

٥ – ماهى النتائج التى تم التوصل إليها من خلال الجهود الدولية والإقليمية للتغلب على سلبيات هذه الظاهرة ؟

٦ – وأخيراً ، ماهى الحلول المطروحة الآن على الساحة الدولية لتلافى أضرار هذه الظاهرة حالياً ومستقبلاً ؟

٤.١ حدود الدراسة :

١.٤.١ **الحدود المفهومية** : تنحصر الموضوعات المطروحة فى هذه الدراسة فى التعرض لموضوع «الفجوة الرقمية المعلوماتية» ، لتعريفها ، وتوضيح المفاهيم المحيطة بها ، مع استعراض الجهود الدولية ، والإقليمية ، والوطنية المتصلة بها ، والتعاون المشترك بين الكيانات والمؤسسات على كافة المستويات ، سواء من زاوية السياسات ، أو آليات العمل .

٢.٤.١ **الحدود النوعية (الوعائية)** : تم استخدام أشكال متنوعة من أوعية المعلومات ، كمصادر للبيانات الأساسية لهذا البحث ، ومراجع للمعلومات التى تم الاعتماد عليها فى دراسة الموضوع وتحليله ، والتى تتحدد بـ :

١.٢.٤.١ المطبوعات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها .

٢.٢.٤.١ التقارير والدراسات المنشورة عن طريق المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية المعنية بالموضوع المطروح .

١.٢.٤.٣ الانتاج الفكرى فى المجال ، والذى نشر فى شكل كتب أو مقالات فى دوريات .

٣.٤.١ الحدود الزمنية : تغطية الموضوع خلال النصف الثانى من العقد الأخير فى القرن العشرين ، وبداية الألفية الثالثة ، مع بعض الاستثناءات التى دعت الباحث إلى الاستعانة ببعض المصادر والمراجع التى نشرت فى فترة الثمانينيات والتسعينيات لاستعراض الخلفية التاريخية للظاهرة المبحوثة .

٤.٤.١ الحدود الجغرافية : تغطية الموضوع جغرافيا على مستوى العالم كله ، بقاراته الخمسة ، وتقسيماته الجغرافية الإقليمية والوطنية ، مع أخذ بعض العينات من بعض دول العالم المتقدم أو النامى فى بعض مواضع البحث بناء على المساهمات التى قدمتها الدول أو المنظمات التى تنتمى إلى رقعة جغرافية محددة ، أو تجمع إقليمى أو قومى فى إطار البرامج التعاونية الدولية والإقليمية والوطنية .

٥.٤.١ الحدود اللغوية : تم الاعتماد على مراجع ومصادر باللغتين العربية والإنجليزية ، للحصول على بيانات ومعلومات الدراسة .

٥.١ ادوات جمع البيانات :

تم الاعتماد على أسلوب البحث الوثائقى ، وتجميع المادة العلمية المطبوعة حول الموضوع المطروح للبحث .

٦.١ مناهج التحليل :

استخدمت عدة مناهج بحثية لتحليل البيانات والمعلومات التى تم جمعها حول موضوع البحث ، حيث تم استخدام الأسلوب التاريخى فى تحليل البيانات التاريخية المتعلقة بتاريخ الظاهرة ، مع استخدام دراسات التحليل الموضوعى ، ودراسات الحالة ، والدراسات المقارنة التابعة للمنهج الوصفى فى تحليل حاضر الظاهرة ، والرؤيا المستقبلية لها خصوصاً فى الدول النامية .

٧.١ مجتمع الدراسة :

بالرغم من أن مجتمع الدراسة يتشكل – نظرياً – من كافة دول العالم ، والعديد من الوكالات والمؤسسات الدولية ، والمنظمات والهيئات غير الحكومية ، والإقليمية المتخصصة فى مجالات معرفية متعددة ، واهتمامات مهنية متباينة ، إلا أن طبيعة الدراسة ، فرضت على الباحث التعامل مع عينات محددة من الفئات السابق ذكرها ، وسيجد القارئ أنه كان من الصعب على الباحث ، تحديد طبيعة العينة المستخدمة وتصنيفها ، بناء على التصنيف العلمى المقنن فى مجال البحث العلمى ، حيث أن الباحث لم يتدخل مطلقاً فى اختيار العينة البحثية المستخدمة ، وكان على الباحث أن «يلتقط» مفردات عينته البحثية ، حسبما ترد فى المصادر والمراجع التى تناولت الموضوع ، وأقرب تصنيف للعينة المستخدمة هو «العينة القصدية أو الغرضية» Purposive Sample التابعة للعينات غير العشوائية وأن كانت لم تكتمل أركانها المتعارف عليها ، حيث لم يتدخل الباحث فى اختيار مفردات عينته بنفسه ، إنما قبل استخدام ما وقع تحت يده من مفردات .

ومن جهة أخرى فإن العينة المستخدمة ، يمكن أن يطلق عليها «عينة الصدفة» أو «العينة

الصدفية» Accidental Sample وهى أيضاً تنتمى إلى مجموعة العينات غير العشوائية وإن كانت لم تكتمل أركانها البحثية المتعارف عليها حيث أن معيار المصادفة لا ينطبق بصورة كاملة على العينة المستخدمة .

لذا فيمكن القول بأن العينة التى تم استخدامها هى عينة مركبة من خصائص «العينة القصدية» بالاقتران مع خصائص «العينة الصدفية».

٢. المفاهيم :

١.٢ ظاهرة المعلوماتية وتداعياتها في الألفية الثالثة .

يتطلع العالم فى مستهل القرن الحادى والعشرين وفى ظل نظام عالمى جديد زاخر بالمتغيرات التقنية والسياسية والاقتصادية وبرزت فيه المعلومات بكافة مفاهيمها التكنولوجية وتداعياتها الاجتماعية كواحدة من أقوى العوامل البيئية والحضارية فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، حيث شبهها البعض كموجة عاتية أجتاحت الكثير من المفاهيم التقليدية فى كافة المجالات ، مما دعى الكثيرون إلى اطلاق مسمى «الموجة الرابعة» تعبيراً على ما يحدث من متغيرات فى عالم اليوم .

ماذا يحدث ؟ ولماذا ؟ وكيف نواجهه ؟ ومتى نبدأ ؟ وإلى أين ننتهى ؟ مجموعة تساؤلات تتبادر إلى الأذهان كتداعيات منطقية لما يدور حولنا فى البيئة الدولية الجديدة ، تبدو التساؤلات فى ظاهرها بسيطة وعفوية ، ويكمن فى باطنها تعقيدات لا حصر لها ، وقضايا بالغة الخطورة تحتاج إلى دراسات جادة ، وأبحاث متعمقة للإجابة عليها ، والمحير فى الأمر أن التساؤلات وإجاباتها يجسدها مصطلح واحد، ألا وهو «المعلومات» كلمة تركزت فيها كل قضايا العصر ومشاكله وحلوله .

وقد كان – ولا يزال – التعامل مع مصطلح المعلومات كظاهرة ومفهوم ونظرية وتطبيق من أكثر الموضوعات تعقيداً ، سواء فى مجال البحث والتنظير ، أو فى إطار الممارسة والتطبيق ، فالحديث عن المعلومات كظاهرة وما يدور حولها من مفاهيم ، لا يقتصر على فئة بعينها ، أو مجال واحد ، أو قطاع متفرد فالباحثون يدلون بدلوهم ، ويصدرون حوله كما يشاءون من الفتاوى ، من خلال منظورهم التخصصى ورؤاهم التطبيقية ، أما المعلومات كتقنية فقد بلغت من الانتشار والتعقيد جعل من الصعب تأطيرها والسيطرة عليها ، والتنبؤ بمستقبلها ، وأصبح التساؤل الملح المطروح حالياً فى كافة المجالات المتأثرة بهذه الظاهرة وهذا التطبيق ، إلى أين ستقودنا هذه الظاهرة المعلوماتية ؟ وماهو تأثيرها على مجتمعات المستقبل القريب منها والبعيد على حد سواء ؟ مما دعى البعض إلى تصويرها كالمارد الذى أطلق من أسره ليسخر فى خدمة سيده ، فإذا به يمتلك الإرادة بيده ، ليصبح سيداً ، لا مسوداً .

ومن هنا تجسدت مسئولية منتجى المعلومات وتقنياتها ، والعاملين على تنظيمها وحفظها وبثها والإفادة منها ، فجهودهم الحالية سوف يكون تأثيرها هائلاً على مجتمعات اليوم ، وتداعياتها خطيرة على مجتمعات الغد ، وتداخل المسئوليات هنا متشابك ومعقد إلى حد بعيد ، فالكل له دور يجب أن يقوم به ، ومسئولية يجب أن يتولاها ولا يستثنى من

ذلـــك أحد ، ويشمل ذلك رجال السياسة والاقتصاد ، وفقهاء القانون ، والاجتماع والعلماء ، والمهنيـــون المتخصصون ومنتجوا المعلومات ومنظموها ، والمستفيدون منها ، وغيرهم كثر ، والتعاون بين الفئات والمؤسسات التى يمثلونها ضرورة أساسية لإنجاح الجهود ، والحفاظ على المكتسبات ، فالكل يجب أن يعمل من خلال منظومة معلوماتية متكاملة ، تتلاحم حلقاتها ، وتتوحد أهدافها لتشكل فى النهاية نظام معلوماتى عالمى ، ونموذج معرفى مدعوم بتكنولوجيا العصر ، نأمل أن نعتز بإنتاجه ، ونفخر بتوريثه للأجيال القادمة .

٢.٢ التقسيم الرقمي Digital Divide والفجوة المعلوماتية .

يعبر مصطلح التقسيم الرقمى Digital Divide عن الفجوة المعلوماتية الحاصلة بين معظم دول العالم بين الذين يملكون الإمكانات المادية من عتاد تقنى ، وتجهيزات إلكترونية وبنية تحتية متكاملة لوسائط الاتصالات والمعلومات الحديثة ، والمعرفة بكيفية الإفادة منها ، وهؤلاء الذين لا يملكون هذه الإمكانات أو حتى مهارة وكفاءة استخدامها ، ويمكن إرجاع التقسيم الرقمى إلى العديد من العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والجغرافية ، والثقافية والتربوية ، والسلوكية ، أو إلى مجرد الفجوة بين الأجيال والحضارات .

وقد توجد هذه الفجوة بين أفراد المجتمع الواحد فى البلد الواحد ، وعندئذ يضاف إلى العوامل السابقة ، الاختلافات الفردية المتعلقة بالإعاقة بكافة أنواعها الجسدية ، والعقلية ، والنفسية ، والعرقية ، ويطلق على هؤلاء مصطلح «المستبعدون تكنولوجياً» ويندرج تحت هذا المصطلح الفئات التالية :[1]

١ – محدودى الدخل .

٢ – ذوى المؤهلات الأكاديمية المتوسطة .

٣ – العاطلون من العمل .

٤ – كبار السن .

٥ – المنعزلون جغرافياً عن المدنية والحضارة .

٦ – المعاقون جسدياً وذهنياً .

٧ – النساء والفتيات فى المجتمعات التى تقل فيها نسبة تعليم المرأة ، والمحرومات من الحصول على ثقافة العصر .

٨ – الأقليات العرقية المحرومة من حقوقها المدنية .

٩ – الممتنعين باختيارهم عن التعامل مع تكنولوجيا العصر لعوامل نفسية أو ثقافية .

كما يقصد بذات المصطلح الفجوة الأخرى الحاصلة على المستوى الدولى بين الدول المتقدمة والدول النامية ، أو ما يسمى بالعالم الأول والعالم الثالث ، حيث تجسد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إحدى مظاهر هذه الفجوة إن لم تكن هى العامل الرئيسى فيها .

وقد تزامن ظهور هذا المصطلح (التقسيم الرقمى) ، بشكل واضح – مع تفاقم تأثير تقنية الإنترنت كثورة غير مسبوقة فى عالم الاتصالات ، والتقنيات المتقدمة للحاسبات الآلية فى عصر العولمة والمعلومات الرقمية ، فنجد أن هؤلاء الذين لا يتاح لهم استخدام الإنترنت والإفادة منها أو الوصول إليها عن طريق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تقل قدرتهم إلى الوصول للمعلومات ، وتنشأ بينهم وبين الآخرين فجوة حضارية معلوماتية .

ولهذا يرى بعض الباحثين ، أن سعة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية اليوم تقاس بعدد مستخدمى الإنترنت وتتجاوز الفجوة الاقتصادية المقاسة بالدخل القومى ، فوفق إحصاءات الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة ، تمتلك الدول المتقدمة ٨٦ ٪ من الناتج المحلى الكلى للعالم ، بينما يبلغ عدد مستخدمى الإنترنت فيها ٩٣ ٪ من كامل عدد المستخدمين على المستوى العالمى ، بينما لا تزيد نسبة انتشار استخدام الإنترنت فى معظم الدول النامية ذات الدخل المنخفض عن ٢ ٪ من عدد السكان[٢] . لذا نجد مصطلحات مثل «الفجوة الرقمية» ، «الفجوة المعلوماتية» ، «التقسيم الرقمى» وغيرها ماهى إلا مصطلحات مجازية تعبر فى جوهرها عن هؤلاء المستبعدين تكنولوجياً سواء كانوا دولاً أو أفراداً ، أو كان ذلك باختيارهم أو رغماً عنهم . ويعرف البنك الدولى الدول النامية ، بأنها تلك التى يتراوح الدخل الفردى فيها (عام ١٩٩٢) بين (٨٠) ثمانين دولاراً إلى ١٢,٠٠٠ دولار (اثنا عشرة ألف دولار) ، ويتراوح القطاع الزراعى بين ٥ - ٦٤ ٪ من الانتاجية ، أما معدلات الأمية فهى بين ٣٥-٩٠٪ ويتراوح أعمار السكان بين (٤٠-٧٣) سنة ، كما أن ١٠-٧٥ ٪ من سكانها يعيشون فى مناطق حضرية .

٣.٢ نظرية الفجوة التكنولوجية

يؤكد بونسر Ponser [٣] فى نظريته الجديدة للفجوة التكنولوجية التى بدأ الحديث عنها ووضع أسسها فى بداية الستينيات من القرن العشرين (١٩٦١) ، مع بداية إرهاصات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى المجالات الحيوية فى المجتمع وقطاعاته الانتاجية والخدمية على أهمية رأس المال البشرى (الكفاءات المهنية ، الخبرة التقنية - القدرة الإبداعية ... الخ) كعامل أكثر أهمية من رأس المال العادى (المتمثل فى الدعم المالى ، والمعدات التقنية ، والتجهيزات الفنية ... الخ) حيث يرى أن عصر رأس المال يتصف بعدم الثبات ، والاتصال السريع والتحول إلى مناطق الاستثمار المضمون والربحية العالية بينما عنصر العمل والعمالة أكثر استقراراً وثباتاً وارتباطاً بالبيئة والمكان ، لذا فإنه يرى أن رأس المال البشرى ليس فقط مجرد عنصر انتاجى ، يظهر تأثيره على الانتاجية المرتفعة للعلماء والفنيين والمهندسين وإنما يتجلى بصورة واضحة فى القيمة المضافة added Value للاختراعات والإبداع الفكرى والابتكار التكنولوجى حيث لا يمكن تحقيق التفوق الاقتصادى للدول دون أن يكون لديها بالدرجة الأولى قاعدة واسعة وقوية من الكوادر المؤهلة علمياً وتقنياً قادرة على الاختراع والابتكار وصياغة أفكار متفاعلة مع المجتمع تصلح للتطبيق فى البيئة المحيطة بها ، وتدعم البنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها ، وهو الأمر الذى تمتلكه الدول المتقدمة بشكل واضح بينما تفتقده الدول النامية إلى حد كبير ، وهذا ما تؤكده الاحصاءات الصادرة عن المؤسسات الدولية ، حيث يشير تقرير البنك الدولى الصادر عام ٢٠٠٢ إلى أنه مقابل كل مليون شخص ، يوجد ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) مهندس وعالم ، ومبتكر ، وباحث فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما يبلغ عددهم فى

اليابان ٣٥٠٠ (ثلاثة آلاف وخمسمائة) وفرنسا ٢٦٥٦ (ألفان وستمائة وستة وخمسون) ، وهى دول تمثل العالم المتقدم فى ثلاث قارات (أمريكا ، وأوروبا ، وآسيا) بينما تبلغ نفس النسبة فى مصر ٤٥٩ (أربعمائة وتسعة وخمسون) والهند ١٤٩ (مائة وتسعة وأربعون)[٤] .

وقد اتسعت الفجوة التكنولوجية ، فى الآونة الأخيرة بشكل أكبر ، فبينما كان الاستثمار فى دول العالم الثالث ، متدنى إلى حد كبير ، فقد دخلت الدول المتقدمة فى حقبة من التطور التكنولوجى السريع[٥] مما جعل من الصعب على الدول النامية أن تلاحقها ، وتتنافس معها فى هذا المضمار ، أى أن الفجوة التكنولوجية تتسع ولا تضيق بين الدول المتقدمة والنامية .

وذلك يفسره زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من جانب الدول المتقدمة فقد كان الإنفاق العالمى على البحوث فى بداية الثمانينيات حوالى ١٥٠ مليار دولار ، وكان نصيب الدول المتقدمة منها أكثر من ٩٠ ٪ بينما تمثل الدول النامية نسبة لا تزيد عن ١٠ ٪ [٦] ، ومن المؤكد أن إنفاق الدول المتقدمة على البحوث والتطوير قد تضاعف خلال حقبة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة ، وبالتالى زادت الفجوة التكنولوجية بين دول العالم المتقدم والعالم النامى ، وفى ضوء تلك المتغيرات يعد تشجيع نشر التقنية وتحفيز الابتكار التقنى الحديث ، ضرورة ملحة لدول العالم الثالث ، وإن كان باهظاً وتتزايد تكاليفه بمرور الوقت[٧] .

وبجانب وجود علاقة قوية بين الإنفاق على البحوث والتطوير ، والتغير التكنولوجى وتقديم منتجات جديدة من جهة ، وحدوث الفجوة التكنولوجية من جهة أخرى ، فإن وجود إطار مؤسسى وتشريعى واجتماعى ملائم للإبداع والاختراع وتوافر رأس المال البشرى ، الذى لا يتوافر إلا فى الدول الصناعية الأكثر تقدماً[٨] ، له نفس التأثير على حدوث الفجوة التكنولوجية .

٣. الفجوة المعلوماتية وأسس التعاون الدولي

مقدمة :

يمكن للتعاون بين البلدان النامية والمتقدمة ، أن يساعد فى إيجاد نظام عالمى أكثر ترابطاً وإنسانية ، حيث تسود معايير الأمن الدولى ومفاهيم السلام العالمى ، ويؤدى إلى دعم آليات العمل التعاونى الدولى ، وتوجيه طاقات البلدان النامية وقدراتها لكى تستجيب لتحديات التنمية التى تواجهها ، كما يتيح لهذه الدول فرصاً عملية للارتقاء ببرامجها الوطنية فى المجالات الحيوية الداعمة للتنمية ، وبالتالى يمكنها من المشاركة الإيجابية فى المسيرة التنموية العالمية والاندماج فيها .

واتضح للباحث من خلال دراسته لمعطيات التعاون الدولى أنه لا يُعد من الظواهر التى تتسم ببساطة التركيب بل هو أميل إلى الظواهر المركبة التى تتداخل ركائزها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مثيلاتها الثقافية والتقنية والمعلوماتية ، لتشكل فى النهاية الصورة الحالية للمساحة الحضارية المعاصرة التى تفصل ما بين الدول النامية (دول الجنوب) ، والدول المتقدمة

(دول الشمال) . وفى دراسة قيمة للعالم كونيسى رايت Quincy Wright بعنوان "A Study of war" يشير إلى خطورة القرار الثقافى ، وأن قرار الحرب ما هو إلا نتاج لتنافس الثقافات فى المقام الأول ، حيث يصرح قائلاً تعد النظم القانونية الجانب الواعى الوحيد لثقافات الجماعة ، ذلك لأن الثقافة بطبيعتها تمثل اتجاهاتهم وأنماط سلوكهم غير الواعية ، والثقافة تؤثر بعمق على تطبيق القانون فى كثير من الحالات ، وتسعى بالتدريج إلى تغيير القوانين ذاتها لتتفق والثقافات السائدة .. (تلك القوانين التى تحكم علاقات الدولة الداخلية والخارجية وتنظمها) .. فوراء الدولة State هناك الأمة Nation ، والأخيرة ماهى إلا جماعة يشعر أعضاؤها بأنهم وحدة واحدة لهم ثقافة مشتركة وعادات وممارسات وردود أفعال متشابهة ، وقيم (يجب الدفاع عنها) .. ومعنى ذلك أن قرار الحرب بناء على ذلك يعد نتاج صراع ثقافى بحت .

لذا ، فإن التعاون الدولى الذى يؤدى إلى التقارب الفكرى ، والتمازج الثقافى بين بلدان العالم ، له أهميته القصوى فى تحقيق مفاهيم السلام العالمى ، وتجنب الصراعات الإقليمية والدولية بكافة أشكالها ، وهو الأمر الذى يتحقق من خلال الركائز المعلوماتية ، وقد رأينا أن نتناول التعاون الدولي فى ورقتنا من خلال هذه الركائز فهى من جهة تعد من المحاور الأساسية لمنظومة التعاون الدولى ومن جهة أخرى تعد من أهم العوامل المؤثرة فى العصر الحديث على إحداث تغييرات فى المجتمع – وقوة فاعلة فى تطوره التنموى ، فهى ليست مجرد محاور مهمة للتنمية الاقتصادية فحسب ، بل تعد من المحددات الأساسية لإحداث تغيير فى النظام الحيوى للتنمية الاجتماعية ، ولذا نجد أن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث ، اتخذت قرار «التنمية المعلوماتية» كخيار حيوى لتحقيق التنمية الوطنية ، وهو ما أنعكس بالضرورة على كثير من برامج التعاون الدولى والإقليمى التى تسعى إلى تحقيق سياسة معلوماتية دولية عادلة ومتوازنة ، تشارك فى صياغتها وتنفيذها دول العالم أجمع بمختلف مستوياتها التنموية ، لتحقيق التقارب الدولى المأمول .

ويعزز ضرورة هذا التعاون الدولى بل ويحتم وجوده ، عمق الهوة التى تفصل ما بين إمكانيات الدول المتقدمة والمتفوقة اقتصادياً وتقنياً ، وقدرات بلدان العالم الثالث المتواضعة فى كافة المجالات ، مما يستدعى بذل جهود أكثر تركيزاً من قبل المجتمع الدولى ، لمساندة آليات العمل الدولية – القائمة والمقترحة – بغية تحديد هذه التصورات والارتقاء بها لتحقيق المنفعة المباشرة للدول الأقل نمواً وغير المباشرة للدول الأكثر تقدماً ، ويمكن تحديد الركائز الأساسية لتدعيم التعاون الدولى – فى رأى الباحث – فى الركائز الثلاث التالية :

١ – الركيزة العامة الاقتصادية – الاجتماعية .

٢ – الركيزة التكنولوجية .

٣ – الركيزة الاتصالية .

١.٣ الركيزة العامة الاقتصادية - الاجتماعية

١.١.٣ اكتساب المعرفة والتنمية الإنسانية

يمثل العمل من أجل «التنمية الاقتصادية» تحدياً ضخماً ، يتوخى فى النهاية تحقيق هدف أسمى يتمثل فى «التنمية الإنسانية»[٩] . وقد

انتشر هذا المفهوم منذ عام ١٩٩٠ م ، بتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للمصطلح ، بمضمون محدد وتركيب قياسى مبسط للتنمية الإنسانية . ويقوم المفهوم على أن «البشر هم الثروة الحقيقية للأمم»[١٠] وأن «التنمية الإنسانية» هى عملية «توسيع خيارات البشر» كحقوق أساسية ، و (الواقع أن الخيـــارات (Choices)) تعبـــير عن مفهوم أرقى ابتكره الاقتصادى الهندى الأصل أمارتياسن A. Sen ، منذ الثمانينيات[١١] .

ويعد «اكتساب المعرفة» فى سياق«التنمية الإنسانية» أحد الحقوق الإنسانية للبشر ، ولذلك فالصلة بين «اكتساب المعرفة» و «التنمية الإنسانية» صلة عضوية بحكم التعريف فلا «تنمية إنسانية» دون «اكتساب المعرفة» و «المعرفة» تؤدى حتماً إلى «تنمية إنسانية» وهى علاقة ديناميكية متفاعلة ومستدامة .

«فالتنمية الإنسانية» فى الجوهر هى نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر ، جماعات وأفراد ، من أوضاع غير مقبولة فى سياق حضارى معين إلى حالات أرقى . ولا سبيل إلى هذا التغيير فى الطور الحالى من تطور البشرية إلا باكتساب المعرفة ، وتوظيفها بفاعلية ، من خلال التعليم / والتعلم ، والبحث والتطوير التكنولوجى ، وهذه هى أدوات التنمية الإنسانية منذ أواخر القرن العشرين وحتى يومنا هذا[١٢] .

وقد بات مفهوماً مستقراً أن المعرفة عنصر جوهرى من عناصر الانتاج ، ومحدد أساسى للانتاجية ، بمعنى قيام تلاحم قوى بين اكتساب المعرفة والقدرة الانتاجية فى المجتمع وزيادة هذا التلاحم قوة فى الأنشطة الانتاجية عالية القيمة المضافة ، وهذه الأنشطة هى جوهر القدرة التنافسية على الصعيد العالمى ، خاصة فى المستقبل ، وهى – من ثم – أحد المداخل الرئيسية للتنمية فى البلدان النامية .

ومن ناحية أخرى ، فإن تدنى المعرفة ، وركود تطورها ، يحكمان على البلدان التى تعانيهما بضعف القدرة الانتاجية وتضاؤل فرص التنمية ، وقد أصبحت فجوة المعرفة Knowledge Gap فى نظر البنك الدولى هى المحدد الرئيسى لقدرات الدول فى العالم الآن[١٣] .

وأن الفجوة فى «القدرة على انتاج المعرفة» بين البلدان النامية وتلك المتقدمة هى أضخم من «فجوة المعرفة» وأعظم تأثيراً . وبناء على ذلك ، تزداد الحاجة إلى العمل بجد على تجـــاوز التخلف المعرفى ، وإلى توظيف المعرفة بفاعلية فى المجتمعات التى تتردى فيها «التنمية الإنسانية» .

والمعرفة معين متجدد ، دائب التنامى ، لذلك فمن الضرورى أن تقوم منظومة مجتمعية فعالة ونشطة ، وتتسم بالمرونة ، على مهام اكتســاب المعرفة ، ويمكن إجرائياً التفرقة بين منظومتين فرعيتين لمنظومة «اكتساب المعرفة» .

تختص الأولى : بالبحث العلمى Scientific Research ، والتطوير التكنولوجى Technological Development (أو اختصاراً البحث والتطوير R & D) .

تختص الثانية : بجهود التعليم والتعلم Education and Learning[١٤] .

ومن المعروف أن قنوات التعليم والتعلم ، والبحث العلمى ، تعد قنوات أساسية لاكتساب المعرفة ، ويساويهما فى الأهمية قنوات التطوير التكنولوجى ، فالتكنولوجيا هى المعرفة - (Know How) يمكن أن تتجسد فى سلع ، أو فى كيفية القيام بمهمة اجتماعية معينة ، ومن ثم فإن مفهومى البحث والتطوير التكنولوجى ، والتعليم ، يتسعان لمجالات العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، فضلاً عن العلوم الطبيعية ، ولميادين النشاط المجتمعى المختلفة ، فى الصناعة كما فى التخطيط والتنمية .

والواقع أن التفرقة بين مكونات منظومة «اكتساب المعرفة» ، هى تفرقة إجرائية ، وإلى حد كبير تعسفية ، حيث أن حيوية منظومة «اكتساب المعرفة» وكفاءتها ، تتوقفان إلى حد بعيد على مدى تضافر هذه المنظومات وتلاحمها ، خاصة على المدى الطويل . وهكذا تنشأ فى منظومة «اكتساب المعرفة» أولوية واضحة للمنظومتين الفرعيتين «البحث والتطوير» ، و «التعليم العالى فى اكتساب المعرفة المتقدمة Advanced Knowledge» ، دون أن يعنى ذلك فصل التعليم العالى عن باقى منظومة التعليم والتعلم – فالعلاقة بين البحث والتطوير لافصام بينهما – فلا صلاح لمرحلة التعليم العالى ، ومن ثم للبحث والتطوير ، دون تعليم أساسى واسع الانتشار ، وراقى النوعية[١٥] .

وتتأثر منظومة «اكتساب المعرفة» بالسياق العام للمجتمع الذى تقوم فيه ، وبالعالم المحيط ، وبمجال البشرية جمعاء فى سياق التطور التاريخى . لذا ليس بمستغرب أن يتم نشر أعمال تنطوى على تساؤلات مثل ؛ هل يخذل العلم المجتمع ؟ فالواقع أن العلم قد استغل حتى الآن – لخدمة الأقوياء فى العالم أكثر من خدمة الإنسانية ، وأن «سيف المعز وذهبه» قد استغلا بكفاءة عبر التاريخ فى تطويع «العلماء» لخدمة هياكل القوى المسيطرة .

وطبيعى أن المجتمع الذى لا يدعم بشكل واضح ، اكتساب المعرفة ، من خلال البحث والتطوير التكنولوجى والتعليم والتعلم ، يحكم بفقد المعرفة فيه . والمجتمع الذى لا يضع «المعرفة» فى مكانها الصحيح ولا يعطيها قدرها الذى تستحقه . يحرم منظومة «اكتساب المعرفة» من أثمن مواردها ، ومن المناخ الاجتماعى اللازمين لعملها وتنشيطها بكفاءة وتكون محصلة هذا السياق غير المواتى – لاكتساب المعرفة – تدنى الإنتاجية .

وعلى صعيد آخر ، هناك علاقة وثيقة بين منظومة «اكتساب المعرفة» والنشاط الانتاجى فى أى مجتمع من خلال قطاع الأعمال (العام والخاص الممثلان للدولة والعمل الأهلى) ، وهذه العلاقة شرط جوهرى لحيوية المنظومة ، وتعظيم دورها فى ترقية الانتاجية فى المجتمع وعلى وجه الخصوص ، فإن التصور الحديث عن التطوير التكنولوجى يقتضى حتماً ، التحاماً عضوياً بين مواقع الانتاج ومؤسسات البحث (على خلاف التصور الأقدم ، الذى يعتبر التكنولوجيا تطبيقاً لمكتشفات علمية فى مؤسسات البحث) والتعليم الأفضل ، خاصة فى المجالات التقنية ، لا غنى له عن رابطة قوية مع مواقع الانتاج .

أما الجانب الثانى للسياق المجتمعى لاكتساب المعرفة ، فهو الأهمية الكبرى لدور الدولة (وليس

مجرد الحكومة) ، فى دعم منظومة «اكتساب المعرفة» . فإن «سوق المعرفة» من الأسواق المشهورة بركودها خاصة فى البلدان النامية ، «فالمعرفة» بلغة الاقتصاد «سلعة عامة Public good» ، لا يتمكن منتجها بالضرورة من الحصول على العائد منها ، ومن ثم يؤدى ضعف الحافز المادى (الربح) فى نظام السوق الحر فى مضمار سوق المعرفة إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار فى مجال انتاج «المعرفة» وبذلك يثبت فشل «سوق المعرفة» على مستوى الدولة . وعلى صعيد العالم ، تعانى الفئات الاجتماعية الأضعف فى البلدان النامية حرماناً أكبر من المعرفة . وعلى ذلك ينطوى ترك منظومة «اكتساب المعرفة» لحافز الربح على خطر قلة انتاج المعـــرفة ، وحرمان الأضعف اجتماعياً من امتلاكها ، وعلى مستوى المجتمع الدولى ككل ، يعنى فشل السوق هذا تكريس تخلف منظومة «اكتساب المعرفة» فى البلدان النامية .

صحيح أن القطاع الربحى يلعب دوراً هاماً فى منظومـــة «اكتساب المعرفة» فى الاقتصاديات المتقدمة ، غير أن دور الدولة يظل جوهرياً ، خاصة فى دعم البحث والتعليم الأساسيين اللذين لا يترتب عليهما عائد اقتصادى سريع وملموس يغرى القطاع الربحى بالاستثمار فيهما ، ورغم أنه لا غنى عنهما فى أى منظومة حيوية لاكتساب المعرفة ، خاصة على المدى الزمنى الطويل ، والأهم من ذلك أن دور الدولة فى هذا النوع من الاستثمار ، يكون أقوى أثراً ، وأشد احتياجاً فى مراحل بناء (الأمة / الدولة) التى مازالت كثرة البلدان النامية تمر بها . وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة فى حالة البلدان النامية التى تمر بتحول اقتصادى ينطوى على تقليل مبالغ فيه – أحياناً – للدور المجتمعى للدولة ، فى حين تتفق النظرة الأحدث لتفسير النمو الاقتصادى على دور حاسم للدولة ، لا يتوقف عند مجرد التغلب على «فشل السوق» وإنما يتعداه إلى تنشيط المبادرات فى مضمار اكتساب المعرفة[١٦] .

والواقع أن منظومة اكتساب المعرفة تواجه فى البلدان النامية أزمة مركبة ، فالمنظومة ذاتها تعانى من تخلف المجتمع لكونها جزءاً لا يتجزأ عنه ، وتحد من فاعليتها قيود كثيرة يفرضها هذا السياق ، ولكن فى الوقت نفسه تشتد الحاجة لمنظومة فعالة لاكتساب المعرفة بحيث تصبح مثل هذه المنظومة الأمل فى تجاوز التخلف من خلال مفهوم «المعرفة» ، وسبيلاً للنماء والتحرر خاصة فى عالم كثافة المعرفة والعولمة ، وفى الخروج من هذه العقدة المزدوجة يكمن أحد المفاتيح الرئيسية للتقدم فى الدول النامية ، واجتيازها «الفجوة المعرفية» الحاصلة بينها وبين الدول المتقدمة .

ويتطلب العمل لاجتياز هذه الفجوة تضافر جهود عديد من الأطراف الفاعلة على المستويات المحلية ، الإقليمية والعالمية ، ولا ينتظر نجاح لمثل هذا الجهد – فى عالم اليوم – إلا أن يقوم على اكتساب المعرفة وتوظيفها بفاعلية ، والوصول إلى المعرفة لا يتأتى إلا عن طريق السيطرة الكاملة على مصادر المعلومات ومنابعها ، فالمعلومات جزء أساسى من «الطيف المعرفى» الذى يتشكل من أربعة عناصر أساسية (البيانات – المعلومات – المعرفة – الحكمة) ، حيث تمثل المعلومات الرابطة الأكثر أهمية بين المعرفة الخام (البيانات) ، والتكامل المعرفى (الحكمة) .

٣.١.٢ المعلومات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تثار العديد من المناقشات فى الأوساط الإقليمية والدولية المهتمة بالعلاقات البينية بين المجال المعلوماتى والمجال الاقتصادى ، حيث تتناول القضايا المتعلقة بتأثير المعلومات على زيادة معدلات التنمية ، وبالتالى قياس فاعلية المعلومات وتأثير استخدامها على التنمية القومية ، ولعل من بين الأهداف الأساسية للمركز الدولى لبحوث التنمية فى كندا هو قياس تأثير المعلومات على تنمية المجتمعات ، حيث يدعو إلى التعرف على هذا التأثير المعلوماتى سواء فى سياق تطور الاقتصاد الكلى للدولة أو فى إطار التطور الاقتصادى الدولى ، فضلاً عن ضرورة القيام بالبحوث التى تتصل بنماذج العلاقات عبر الزمان والمكان – لبيان مدى التغيير الذى تحدثه المعلومات فى إجمالى الناتج المحلى Gross Domestic Product ، وفى إجمالى الناتج القومى Gross National Product GNP . وهناك دراسات معمقة تنشر بانتظام فى مجلة التنمية المعلوماتية Information Development ، حول المعلومات والتنمية والعلاقة التفاعلية بينهما[١٧] .

وقد كان العالم كيبريج . هـ. Kibirige, H.[١٨] أول من اقترح علماً جديداً أسماه علم المعلومات التنموى ، وكان أول ظهور لهذا المصطلح عام ١٩٨٩ م فى مقال له ، عززه بمقال متعمق حول هذا الموضوع نشره عام ١٩٩٣ م ، عن الأسس النظرية ، والتطبيقات العملية لهذا العلم .

ويعرف علم المعلومات التنموى بأنه «هذا العلم الذى يبحث فى تأثير المعلومات على التنمية ، حيث يدعو إلى التعرف على التأثير المعلوماتى فى تطور الكيان الاقتصادى» .

وقد استند هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة Added Value ، عندما تمتزج بعناصر الانتاج (العنصر البشرى – الإمكانات المادية – الالات والمعدات – المواد الخام – رأس المال – الإدارة ... الخ) تضيف إليها قيمة عالية ترفع من كفاءتها ، وبالتالى تزيد من مدى الإفادة منها وتؤدى فى النهاية إلى زيادة الانتاج وجودته .

وتؤكد الدراسات المعلوماتية حول هذا الموضوع ، على خمسة جوانب للتنمية تشارك فيها المعلومات كمتطلب أساسى :

١ – **التنمية الديمقراطية والاجتماعية** : حيث تسهم فيها المعلومات حتى يصبح الفرد قادراً على اتخاذ القرارات التى تشكل منهج حياته ويستند فيها على مبادئ مثل «حق الاستخدام العادل» و «حرية الحصول على المعلومات» .

٢ – **الإغناء الثقافى** : فالمعلومات تساعد على إثراء الثقافات وانفتاحها على التأثير الخارجى ، مع احتفاظها بخواصها المحلية وتميزها القومى (فى عصر العولمة ، والحوار بين الحضارات ، وامتزاج الثقافات ، والتفاعل البينى بين الرموز الحضارية ، والثقافية المحلية ، والإقليمية والعالمية) .

٣ – **التعليم والبحث العلمى** : حيث يقاس تأثير المعلومات على نظام التعليم ومجال البحث العلمى وتطورهما التى تضيف إليهما المكتبات بأشكالها التقليدية ، وأنماطها الحديثة (المكتبات الإلكترونية Electronic Lib.) ، الافتراضية Virtual Lib. ، الرقمية Digital Lib. ، وشبكات المعلومات (الإنترنت) ، وما

تحتويه من مصادر معلومات تقليدية (كتب ، دوريات ..) ، ومصادر إلكترونية (أقراص مدمجة CD) ، ومعلومات عبر الأثير Cyber Info (خطوط مباشرة On - Line) .

٤ – **التنمية الاقتصادية الجزئية** : حيث يمكن استخدام المعلومات كعامل مساعد على الإبداع وتطوير المنتجات ، وتزويد المنتجين بأفكار مبتكرة ، وتطوير العمليات التقنية ، والمواد الخام ، والمنتجات الوسيطة ، ويتضمن قياس تأثير فعاليات المعلومات المخصصة لدعم التنمية الاقتصادية الجزئية وتقييم الدرجة التى تبرهن فيها هذه الفعاليات على قدرة الشركات والمؤسسات الانتاجية .

٥ – **التنمية الاقتصادية الكلية** : حيث تسهم المعلومات فى التنمية الكلية ، كعامل أساسى على زيادة وسرعة الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية ككل عن طريق دعم اتخاذ القرار الاقتصادى والسياسى ، والاجتماعى .

وترتكز جوانب التنمية الخمسة السابقة على خمس دوائر معلوماتية :

١ – الدائرة التحليلية Analytical Domain التى تهتم بالفحص الدقيق والتقابل Juxtaposition ، بين ظاهرة المعلومات فى كل من الدول المتقدمة والنامية لاستخلاص الخصائص العامة فى المجال مع استخدام مختلف أدوات التحليل بما فى ذلك التحليل النصى والإحصائى وغيرها .

٢ – الدائرة التخليقية Synthetic Domain حيث يتم فحص الخصائص الناتجة من الدائرة السابقة واستخلاص النماذج Patterns ، وهنا يمكن إجراء دراسات المسح والتجارب المعملية على استخدام المعلومات وقياس المحتويات المعلوماتية لمختلف المواد المعلوماتية المتوفرة وديناميكية اقتصاديات الحجم الكبير Economics of Scale وإسهامها فى إجمالى الناتج الكلى (GNP) أو إجمالى الناتج المحلى (GDP) فى سياق تنموى .

٣ – الدائرة القاعدية Normative Domain وهذه تشمل المعايير وقواعد معالجة المعلومات وتوزيعها مع ملاءمة المعايير الغربية للبعد الاجتماعى للدول النامية .

٤ – الدائرة التجميعية Summative Domain وتتضمن هذه الدائرة وضع الأطر Paradigms عن طبيعة معالجة وتوزيع المعلومات ذات العلاقة بالتنمية فضلاً عن دراسة البنية التحتية المعلوماتية Infrastructure ونظم المعلومات الجزئية والكلية (Micro & Macro) ونقل التكنولوجيا .

٥ – الدائرة التنبؤية Predictive Domain والتى تتضمن استخدام مفاهيم النمذجة الإحصائية والرياضية لوضع التنبؤات الخاصة بالاتجاهات المحتملة وتعتمد على البيانات الخام الواردة من الدوائر السابقة وهذه الدائرة الأخيرة ديناميكية تعتمد على الاحصائيات المتاحة حيث تعتبر إحصائيات ٥–١٠ سنوات فترة مناسبة للتنبؤ[١٩] .

٣.١.٣ عوائق ومزايا (استخدام) الإنترنت فى التقسيم الرقمى :

فى دراسته عن ماليزيا – كدولة نامية – قام الباحث راملى حمد[٢٠] بالتحليل التالى عن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت على اعتبار أنهما سلاح ذو حدين أى أنه على الرغم من وجود التقسيم الرقمى بين الدول المتقدمة والنامية ، إلا أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والإنترنت له تأثيره السياسى والاجتماعى والاقتصادى على الدول النامية . وعلى الرغم من أن التوزيع غير العادل للثروة قد أدى إلى عرقلة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والإنترنت ، إلا أن هناك خطر حقيقى يكمن فى أن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت نفسها ستؤديان إلى تفاقم التقسيم الحالى بين الدول المتقدمة والنامية.. وباختصار فإن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت هنا حلم وكابوس فى نفس الوقت .

وهناك أربع قضايا محورية ضمن الركيزة الاجتماعية الاقتصادية والتى تحول بين الدول النامية واستخدام الإنترنت وهى :

أ – الإتاحة المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال Physical Access to ICT's

ويدخل تحت هذا العنوان نقص البنية التحتية الأساسية للاتصال عن بعد لضمان الاتصالات مع الإنترنت Internet Connections والتكاليف اللازمة لشراء التجهيزات وكفالة الإتاحة للمجتمعات الريفية ، كما تشمل الإتاحة المادية تقديم الإنترنت للمعاقين واستخدام التكنولوجيا الملائمة Adaptive Technology مع تطبق معاييرها الدولية http://www.cast.org/bobby .

ب – نقص المهارات الداعمة لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات

ويعتبر هذا عائقاً خطيراً أمام جماعات المستفيدين من الإنترنت والبرامج التعليمية التى تهدف إلى اكتساب هذه المهارات .

جـ – الاتجاهات الثقافية والسلوكية

يعد نقص المهارات التقنية والدعم التكنولوجى أحد العوامل التى تؤثر على المعطيات الثقافية والسلوكية ، وتوجهاتها نحو التكنولوجيا ، حيث تعتبر معوقاً رئيسياً لاكتساب ثقافة العصر والتفاعل معها ، ويكون تأثيرها أكبر على الجماعات المتدنية اجتماعياً واقتصادياً .

د – المحتوى Content

من بين الأسباب الأساسية لعدم لجوء بعض الجماعات لاستخدام الإنترنت هو المحتوى أى أن هذا المحتوى بعيد عن اهتماماتهم وينسحب ذلك على بعض الجماعات ككبار السن أو النساء أو الجماعات العرقية أو الثقافية خارج الثقافة الغربية (Horton, R., 2000)[٢١] .

٤.١.٣ الإنترنت والإنترانت وعبور التقسيم الرقمى الطبى والتجارى :

من الأمثلة التى تجسد الفجوة الرقمية بين بلدان العالم المتقدم والنامى تلك التى تدور حول مشكلة التقسيم الرقمى والفجوة المعلوماتية الطبية والدول النامية وتتمثل فى العديد من القضايا والمشكلات ومن بينها :

(١) التمويل المحدود للبحوث .

(٢) نقص التيسيرات والتجهيزات المعملية والتدريبية والمهارات الإحصائية .

(٣) يستغرق التدريس والعمل بالعيادات والنشاط الإكلينيكى وقت الأطباء وبالتالى لا يتيح لهم وقتاً للاطلاع ، والقيام بالبحوث والدراسات .

(٤) ضعف الخدمات البريدية والاتصالية .

(٥) التحيز ضد المعلومات التى تأتى من الدول النامية وبالتالى رفض قبول النشر فى بعض الأحيان فى الدوريات ذات السمعة العالمية للبحوث بناء على مصدرها (من الدول النامية) وليس بناء على وزنها العلمى .

(٦) التكاليف العالية للاشتراك فى الدوريات والحصول على المعلومات .

وهناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية التى تحاول حل هذه المشكلات ومن بينها :

١ - ما تقوم به جماعات مؤثرة لتيسير نقل المعلومات مثل الشبكة الدولية لإتاحة المطبوعات العلمية ومؤسسات النشر الإلكترونى من أجل التنمية International Network for the availability of Scientific Publications and The Electronic Publishing Trust for Development .

٢ - ما تقوم به بعض الدوريات العلمية من تشجيع أنشطة التبادل عن طريق مواقع الوب Websites ، وعلى سبيل المثال فقد حاولت مجلة لانست Lancet تشجيع التبادل عن طريق أرشيف البحوث الإلكترونية فى الصحة الدولية[٢٢] .

٣ - ما قامت به الأمم المتحدة عن طريق سكرتيرها العام كوفى عنان الذى أعلن إنشاء خدمة تكنولوجيا المعلومات التابعة للأمم المتحدة (UNITES) وذلك لتزويد الباحثين فى المجالات الطبية فى الدول النامية بالمعلومات الطبية . وأشار كوفى عنان إلى أن شبكة الإنترنت ستيسر إزالة الحواجز من أمام التنمية القائمة حالياً عن طريق اتحاد مؤسسات التكنولوجيا العالية التى تقوم بالمعونة الاختيارية مثل Net Corps America / Net Corps Conada والتى سيقوم بالتنسيق بينها متطوعون من الأمم المتحدة[٢٣] .

وتشير الدراسات إلى توافر معونات مالية تقدمها دول مانحة (متقدمة) لدعم الخدمات المعلوماتية الطبية فى الدول النامية ، وتعد المعونات التى تقدمها الجمعية الطبية البريطانية (BMAL/BMJ) ، أحد الأمثلة البارزة فى هذا المجال ، حيث خصصت المؤسسة المذكورة منذ عام ٢٠٠٠ م ميزانية تقدر بحوالى (٣٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى سنوياً) لمقابلة احتياجات المكتبات الطبية فى الدول النامية ومساعدتها فى تلبية حاجات المستفيدين منها[٢٤] . كما أن هناك دراسات أخرى عن خدمات الإنترانت ودورها فى تحجيم فجوة المعلومات التجارية وقطاع الأعمال Business Information Gap[٢٥] .

٥.١.٣ دور المكتبات فى عبور التقسيم الرقمى

تلتزم المكتبات عبر التاريخ الحضارى الإنسانى ، بالتأكيد على مبدأ حرية إتاحة المعلومات وتشجيع التعلم مدى الحياة ، وهى بهذا تقوم بدور هام فى تضييق فجوة التقسيم الرقمى والقضاء عليها ، وقد كانت المكتبات - ولا تزال - القوة الدافعة وراء

العديد من المبادرات الإيجابية نحو الأمية التقليدية (معرفة القراءة والكتابة) من خلال الأنشطة والبرامج التعليمية التى تتولى المكتبات العامة والمكتبات المتنقلة تنفيذها والإشراف عليها ، بجانب قيام المكتبات بتنفيذ دورات تدريبية لتعليم العاملين (أمناء المكتبات ، وأخصائيو المعلومات) وبرامج لتأهيل المستفيدين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة فى محو الأمية المعلوماتية والحاسوبية ، فضلاً عن الدور المفتاحى الذى تلعبه المكتبات لتشجيع الفئات ذوى الاحتياجات الخاصة على استخدام المكتبة والإفادة منها ، مما حدى بالمسئولين عن التخطيط التعليمى والتربوى على المستويات المحلية والإقليمية بالتوصية بإدخال مقررات التربية المكتبية وإدراجها فى المناهج التعليمية ، والنظم التربوية . ولعل دور المكتبات سيذهب إلى أبعد من ذلك حين تدمج المكتبات البحثية المعلوماتية فى كيانات تعاونية اتحادية Consortiums للحصول على المواد المعلوماتية عالية التكلفة ، والاشتراك فى خدمات الإنترنت ، وقواعد البيانات العالمية وغيرها من الخدمات ذات التكلفة الباهظة .

وهناك معونات مالية متوفرة فى معظم الدول المتقدمة لدعم الكيانات البحثية التعاونية فى العالم النامى ، إلا أن المؤسسات المكتبية فى الدول النامية لا تزال محدودة الدور فى الوقت الحاضر ، فيما يختص بتقديم الخدمات الداعمة لقيام الكيانات التعاونية المعلوماتية ويرجع ذلك لقصور فى إمكاناتها البشرية والمالية ، وينعكس ذلك فى عدم قدراتها على تقديم المعونات الفنية واللازمة للخدمات المكتبية والمعلوماتية ، وعدم وجود فائض فى مصادرها المالية والمعلوماتية Surplus Resources، كما أن وكوادرها المؤهلة المحدودة ، لا يساعد على إمكانية تبادل الخبرات ، أو تنظيم دورات تدريبية متقدمة ، بجانب أن قنوات اتصالها بالمؤسسات الدولية والإقليمية قاصرة وغير فاعلة ، مما لا يساعدها على الاستفادة من مشروعات خدمات المتطوعين Volunteer Services Abroad ، أو معونات مؤسسات دولية مثل الـ IFLA ويدعو القائمون على تقديم هذه المعونات – من الدول المانحة والمؤسسات الدولية – دول العالم النامى إلى تكوين أشكال من التعاون (Consortium) ، وإصدار التشريعات التى تسهل بناء المكتبات وتطورها ، والاستعانة بتقنيات الإنترنت وخدماتها للإفادة من بنية الشبكات المعاصرة . وتعكس كتابات العديد من الباحثين وجهات نظرهم بضرورة التفكير الجدى لدعم المبادرات اللازمة لتطوير خدمات المكتبات بالدول النامية لمساندة الجهود الرامية إلى عبور فجوة التقسيم الرقمى ، والفجوة المعلوماتية .

• تتكون الاتحادات Consortiums فى الوقت الحاضر من جماعات الناشرين والمكتبات والمحررين وغيرهم للعمل على بناء مجموعات رقمية خصوصاً للدوريات الأكثر استشهاداً والأقل تكلفة بالاتفاق مع الناشرين والمسئولين عن مجال التأليف وغيرهم (مثال : Institute of Scientific Information : ISI) (الباحث) .

٢.٣ الركيزة التكنولوجية

١.٢.٣ آليات العمل التعاونى لتنمية القدرات التقنية المعلوماتية

يسعى المجتمع الدولى إلى تحديد آليات العمل التعاونى الدولى والإقليمى لتنمية القدرات التقنية المعلوماتية لبلدان العالم الثالث ، وتعد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وما يتفرع عنها من لجان عمل ووحدات فنية متخصصة إحدى الآليات الأكثر أهمية فى تحقيق مخططات التعاون الدولى ، والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية المشاركة فيه .

وقد انعقد أول اجتماع لهذه اللجنة فى جنيف فى الفترة من ٥/٢٦ إلى ١٩٨٠/٦/٢ ، لإجراء استعراض حكومى دولى شامل للتعاون الثقافى بين البلدان النامية فى إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ومنذ الاجتماع الأول عقدت اللجنة عشرة اجتماعات على مدى عشرين عاماً فى مدينة نيويورك ، وقد بلغ عدد الدول المشتركة فى دورتها الأخيرة أكثر من مائة دولة ، والعديد من اللجان الاقتصادية الإقليمية الممثلة لدول أوربا وغرب آسيا ومناطق المحيط الهادى وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى ، بجانب خمسة عشر هيئة ومنظمة تابعة للأمم المتحدة ، وعدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومراقبين لمنظمات فنية (انظر جدول (١) الملحق) .

وقد كان لتزايد الاهتمام بصورة ملحوظة بوضع التعاون التقنى والمعلوماتى فيما بين الدول النامية فى استراتيجية مشتركة لضمان المشاركة الفعالة من جانب تلك الدول فى النظام العالمى الجديد الآخذ فى الظهور سبباً رئيسياً فى إنشاء هذه اللجنة وقيامها بدورها فى تقديم أركان آلية التعاون الدولى فى المجالات التقنية ، وقد عبر عن ذلك الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا لدى الأمم المتحدة ، ورئيس مجموعة السبعة والسبعون والصين فى المنظمة عندما صرح قائلاً «يمثل التعاون التقنى فيما بين دول العالم ، وخاصة التعاون فيما بين دول الجنوب أفضل أمل للبلدان النامية فى سياق النظام العالمى الجديد ، وبالرغم من أنه لا ينبغى النظر إليه بصفته بديلاً عن التعاون الإنمائى التقليدى (على المستوى الوطنى)»[٢٧] ، كما كان للزيادة المطردة فى استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وتوافر بعض القدرات التقنية ذات الصلة فى بلدان العالم الثالث من العوامل القوية التى أدت إلى التفكير فى التخطيط لآلية دولية لتعزيز التعاون التقنى فيما بين هذه الدول واشتراك الدول الأكثر تقدماً لمساندة هذا التعاون ودعم مسيرته ، هذا بجانب التنمية الديموجرافية التى جعلت من دول الجنوب مقراً لنسبة متزايدة من سكان العالم مما يحول دينامية النمو لصالح بلدان الجنوب ، ويعطى التعاون التقنى بين البلدان النامية أهمية متزايدة لاستراتيجية إنمائية ، كما كان لتداعيات النظام العالمى الجديد أثراً فى الاسراع بتقنين التعاون بين الدول النامية حتى لا تتعرض بلدانها الأقل نمواً للتهميش فى ظل هذا النظام .

٢.٢.٣ السياسة الدولية التنفيذية للتعاون التقنى

ترتكز السياسة الدولية للتعاون التقنى على المحاور التنفيذية التالية :

(١) إنشاء المجلس التنفيذى للتعاون .

(٢) تحقيق التكامل التنفيذى فى التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين الدول النامية وبينها وبين الدول المتقدمة .

(٣) تحديد البلدان المحورية (الأكثر نمواً) لقيادة منظومة التعاون التقنى واشتراكها فى الأعمال التعاونية مع البلدان النامية (الأقل نمواً) .

(٤) تطوير قاعدة بيانات نظام الإحالة المرجعية وذلك بتحويل نظام التعاون التقنى إلى نظام معلومات متعدد الأبعاد يسهل استخدامه وإنشاء شبكات المعلومات التعاونية للإفادة من قواعد النظام ومعلوماتها المخزنة على نطاق واسع ، والتى تشتمل على البيانات المتعلقة بالخبراء فى المجالات التنموية المختلفة وبيانات المؤسسات ومراكز الأبحاث المتقدمة وغيرها من البيانات التى تمكن الدول الأقل نمواً من الحصول على المعلومات الدولية المتوافرة على شبكات المعلومات الإقليمية والعالمية .

(٥) دعم التنمية البشرية المستدامة .

(٦) (تخصيص موارد مستقلة للتعاون التقنى من خلال صندوق الائتمان التعاونى لبلدان الجنوب (أنشئ عام ١٩٩٥) .

(٧) المبادرات التى تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون التقنى التابعة للجنة ، وما يتبعها من برامج تنفيذية من أجل مساندة التعاون الثقافى بين دول الجنوب وإيجاد سبل تحويله ودعمه فنياً .

وتشير مصادر المعلومات الدولية إلى أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التى تجرى على الساحة الدولية لتعزيز التعاون الدولى وتدعيم أركانه ، سواء عن طريق المنظمات الدولية ، أو من خلال اتفاقيات التعاون بين دول الشمال والجنوب ، إلا أن هناك العديد من المعوقات التى تقف حائلاً دون تحقيق التعاون التقنى والمعلوماتى بالصورة المرجوة ، ويمكن تلخيص هذه المعوقات فى الآتى :[٢٨]

(١) الاختلافات الهيكلية الثقافية التى تشكل العديد من العوائق اللغوية والفكرية والنفسية أمام جميع أشكال التعاون المقترحة .

(٢) الافتقار إلى الموارد المالية الذاتية وضعف التمويل الإقليمى والدولى .

(٣) عدم توافر القناعة الكافية لدى العديد من الدول بجدوى التعاون الدولى وفوائده خاصة إذا تم فى إطار الدول النامية (جنوب / جنوب) .

(٤) محدودية فرص الحصول على المعلومات للنقص الواضح فى الإمكانيات الاتصالية سواء من زاوية البنية الأساسية أو التجهيزات الفنية والتقنية ، وخاصة فى ظل مبدأ الإتاحة مقابل الملكية Access Versus Ownership ، وهو المفهوم السائد حالياً على الساحة الدولية حيث يختص بالحصول على المعلومات من قنوات الاتصال الدولية المتاحة على شبكات المعلومات الدولية والإقليمية وليس اقتناء المجموعات .

(٥) الافتقار إلى التنسيق ما بين الوكالات الحكومية المختلفة العاملة فى مجال التعاون التقنى نتيجة لاختلاف الأنظمة الإدارية ، والتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للعمل التعاونى الإقليمى والدولى .

(٦) عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة للتصدى للعمل التقنى والفنى وضعف فرص التدريب

المتاحة على المستويات المحلية والإقليمية .

(٧) ضعف الجهود الدولية لتنسيق التعاون التقنى بين البلدان النامية لاعتبارات سياسية واقتصادية ، كما وتعكس مصادر المعلومات الدولية حول تصريحات المسئولين فى بعض الدول المتقدمة ، عدم الرضاء التام لبعض الدول المانحة (المتقدمة) عن الصيغ الدولية الحالية للتعاون وآلياتها ، وتفضيلهم لأسلوب التعاون الثنائى بما يتيح للدول المانحة قدر أكبر للسيطرة على الدول الممنوحة .

فإذا أضفنا إلى العوامل السابقة هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة نجد أن ذلك يضع عقبات جدية ، فى سبيل قدرة الدول النامية على تطوير التقنية مما يحرمها من أهم موارد التنمية التكنولوجية المتمثلة فى العقول المفكرة المبدعة والعلماء المتميزين والتقنيين الحرفيين[٢٩] .

وأياً كانت أبعاد الصورة الحالية للتعاون الدولى فى هذا المضمار ، فمن الضرورى أن ندرك أن «التعاون» كمصطلح ومفهوم ينبع من إرادة الاختيار الحر والرغبة فى المشاركة ، وهو الأمر الذى لا يتحقق إلا عن طريق قناعة المشاركين فيه بجدواه وإيمانهم بفوائده للأطراف المتعاونة ولذا يجب أن يتبع المسار التعاونى طريق ذو اتجاهين ولا يصح إطلاقاً أن يسير فى اتجاه واحد ، وعليه فمن المحتم إذا أردنا للتعاون الدولى النجاح والاستمرارية ، أن نجد صيغة للتعاون تصلح لتكامل المصالح الدولية ، وأن نعمل على استغلال العولمة ومعطياتها الدولية لعبور الفجوة وتحقيق التوازن الاقتصادى والتقنى ، والتقارب الفكرى والثقافى للوصول إلى التنمية العادلة المتوافقة مع الرؤيا القومية والطموحات الوطنية لجميع الأطراف حتى نضمن تعاونهم ومساندتهم للجهود المبذولة فى هذا المجال .

٣.٣ الركيزة الاتصالية

١.٣.٣ حواجز الاتصال وفروعه

يعد قطاع الاتصالات من القطاعات الهامة والرئيسية فى تجارة الخدمات ، وأدى التقدم التكنولوجى المتسارع فى وسائل الاتصالات فى السنوات الأخيرة إلى إضفاء أهمية أكبر على هذا القطاع .

فالاتصالات تعد بمثابة قاطرة العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ، وتعد فى الوقت نفسه أهم دعائمها . إن التطور المذهل فى تقنيات الاتصال وظهور خدمات ومنتجات جديدة مثل «الإنترنت» (وهى الخدمة المعنية بتداول المعلومات وإرسالها واستقبالها) وما تنتجه العقول البشرية من بحوث وابتكارات فى شتى صنوف المعرفة ، قد أتى بمسميات جديدة ، وعلاقات دولية مستحدثة فى مجال التجارة الدولية ، مثل مصطلح «التجارة الإلكترونية» (وما يرتبط بها من مفاهيم جديدة فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى المرتكز على تكنولوجيا المعلومات) ، وفى مجال أنشطة الحكومات ، وقنوات تعاملها مع المواطنين فى ما يسمى «بالحكومة الإلكترونية» ، حيث أصبح هناك دور هام ومؤثر للاتصالات فى مجال المعلوماتية المتخصصة (طبية و تعليمية ، سياسية ، اجتماعية ... الخ) وفى مجال الإعلام وتبادل الأخبار وانتقال الأفكار فى زمن قياسى ، كما ألقى بتأثيره القوى على الارتباطات الاقتصادية فى أسواق المال

والأعمال ، وساعد بشكل مؤثر فى تسارع وتيرة المال ، وأدى كل من هذا التطور التكنولوجى المعلوماتى والاتصالى ، إلى جعل العالم أشبه بقرية صغيرة (قرية كونية) بلا حواجز يتم فيها الاتصال بين الجميع بيسر وسهولة[٣٠] ، ويتضمن قطاع الاتصال أربعة عشر قسماً فرعياً لخدمات الاتصال الأساسية من أهمها :

أ – الخدمات الصوتية

Voice Telephone Services

ب – نقل البيانات وتحويلها Data Transfer

جـ – خدمات التلكس Telex

د – خدمات الفاكس Fax

هـ – خدمات الدوائر الخاصة المؤجرة

Private Leased Circuit Services

و – خدمات القيمة المضافة للاتصالات مثل :

Added Value Services Of Communication

و.١ البريد الإلكترونى Email .

و.٢ البريد الصوتى V. mail .

و.٣ تبادل المعلومات إلكترونياً Electronic Information Exchange[٣١] .

٢.٣.٣ التزامات عامة فى اتفاقية التعاون الدولية فى قطاع الاتصالات

تضمنت اتفاقيات التعاون الدولية فى قطاع الاتصالات العديد من البنود والالتزامات يمكن استعراض أهمها فيما يلى :

١ – الالتزام بإلغاء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهو مبدأ مرفوض من الموقعين على اتفاقية التعاون الدولى ، حيث يمنع إلغاء هذا المبدأ الدول من التمييز بين شركائها التجاريين . وهو الأمر الذى ينعكس على قضية هامة فى مجال التعاون الدولى لخدمات الاتصالات ، وهى قضية «المعدلات المحاسبية» التى تحث على منع التمييز لموردين على حساب آخرين .

٢ – النفاذ إلى الأسواق وفق محددات تتعلق بحجم المعاملات ، الكمية الكلية لناتج الخدمة الاتصالية ، العدد الإجمالى للعاملين فى قطاع الاتصالات ، الإطار القانونى للتعاملات ، وحجم المشاركة فى رأس المال الأجنبى .

٣ – المعاملة بالمثل وفق معايير المساواة فى المعاملة بين موردى الخدمة الاتصالية من الأجانب ، وموردى الخدمات الاتصالية من الوطنيين ، وهو أحد أوجه تطبيق مبدأ «المعدلات المحاسبة» على المستوى الوطنى .

وقد بلغ عدد الدول التى وقعت على هذه الالتزامات المتعلقة بشأن تحرير خدمات الاتصالات الأساسية فى ١٩ فبراير ١٩٩٧ م ، ٦٩ دولة ثم ارتفع هذا العدد فى بداية الألفية الثالثة إلى ٨٩ دولة فى حين بلغ عدد الدول التى التزمت بخدمات الأقمار الصناعية ٥٢ دولة[٣٢] .

٣.٣.٣ اتفاقيات التعاون الدولى فى قطاع الاتصالات

فى إطار تفعيل التعاون الدولى الاتصالى ، تم توقيع عدد من الاتفاقيات التعاونية الدولية فى قطاع الاتصالات ، من أهمها :

١ – اتفاقية الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المعدات التقنية للاتصالات .

٢ – اتفاقية تكنولوجيا المعلومات .

٣ – اتفاقية الحواجز الفنية على تجارة الاتصالات .

٤ – اتفاقية الجوانب التجارية فى حقوق الملكية الفكرية[٣٣] .

وقد بدأت المفاوضات الحالية لخدمات الاتصالات فى مارس ٢٠٠٠ ، وقدمت عدد من الدول الأعضاء مقترحات للتفاوض فى قطاع خدمات الاتصالات تدور حول النقاط التالية[٣٤] .

١ – إزالة القيود والمحددات المتعلقة بالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق .

٢ – دعوة الدول الأعضاء التى لم تقدم التزامات فى خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة إلى تقديم هذه الالتزامات على أن تغطى كافة القطاعات الفرعية وكافة أشكال توريد الخدمات وتقليص الفترات الزمنية لبعض الالتزامات .

٣ – تشجيع التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وزيادة المنافسة العادلة .

٤ – الالتزام بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية لتنظيم خدمات الاتصالات المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للإطار التنظيمى للاتصال والتى تتضمن :

١.٤ ضمانات الوقاية والمنافسة (المنافسة الوقائية) Competitive Safeguards

٢.٤ التوصيل Interconnection

٣.٤ إتاحة الخدمات عالمياً Universal Services Access

٤.٤ الإتاحة العامة لمعايير الترخيص Public Availability of licening Criteria

٥.٤ المنظمون المستقلون Independant Regulators

٦.٤ توزيع الموارد النادرة واستخدامها Distribution and Use of Scarce Resources

٥ – تقليل الاستثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو إزالتها .

٦ – إجراء مناقشات حول التكنولوجيا المستقبلية فى الاتصالات وتوفير التزامات بشأنها مثل خدمات الإنترنت .

٧ – إجراء مناقشات حول المعدل المحاسبى وكيفية تحسينه .

وفى النهاية إن تقليص الفجوة الرقمية سواء فى المجتمع الواحد أو بين الدول ، هو تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه «العدالة الرقمية» ، لذا ... فإن من الأولويات الاستراتيجية لعمل المؤسسات الدولية النشطة فى مجال التنمية تحقيق هذه العدالة الرقمية ، لذا يجب دعم المبادرات التعاونية لهذه المؤسسات من أجل توثيق التلاحم والتعاضد الدولى الرامى إلى تحجيم الفجوة المعلوماتية عن طريق :

١ – تبنى سياسات داعمة وبيئة تنظيم مساعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحفزة للتنافس (التقنى والفنى) .

٢ – دعم التنمية والتلاحم الاجتماعى من خلال (التخطيط العلمى لتطبيقات) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٣ – تكثيف الجهود فى التعليم وتنمية قدرات مهنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣٥] .

٤. الجهود الدولية الرامية إلي تدعيم آلية التعاون الدولي

تقديم :

تحظى جهود التعاون التقنى والمعلوماتى فيما بين دول العالم باعتراف المجتمع الدولى وتقديره باعتبارها منهجاً محموداً ومكوناً أساسياً فى ذات الوقت للتعاون الإنمائى الدولى المعاصر ، ولكونها تتيح فرصاً عملية للارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية ولتمكين هذه الدول من المشاركة فى الاقتصاد العالمى والاندماج فيه .

على الرغم من محدودية قدرات الدول النامية الحالية فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال فلديها قدرات ذات درجات متفاوتة فى مختلف مجالات التنمية ولا سيما فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمالة والانتاج والإدارة وحماية البيئة وإمكانات لتخفيف آثار الفاقة المعلوماتية بجانب الإيمان العميق بضرورة بذل جهود أكثر تركيزاً من قبل مجتمع التنمية الدولية وتضافرها مع جهود الدول النامية ، بغية تطوير هذه القدرات وتوفير المزيد منها لمنفعة أعداداً أكبر من البلدان النامية المتطلعة إلى تنمية قدراتها الذاتية واللحاق بركب التطور العالمى .

وقد شملت الجهود الدولية الرامية إلى تدعيم آلية التعاون الدولى ما يلى :

١.٤ جهود التعاون بين الدول النامية مع بعضها البعض (جنوب / جنوب)

٢.٤ جهود التعاون بين الدول المتقدمة والمنظمات الدولية وبين الدول النامية (شمال / جنوب)

ويمكن استعراض صيغ التعاون الدولى من خلال النماذج التالية التى وردت فى تقرير اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقنى ونبدؤها بالتعاون فيما بين الدول النامية .

١.٤ جهود التعاون بين الدول النامية مع بعضها البعض

وهو ما يمكن أن يندرج تحت مسمى «الأنشطة الوطنية الثنائية» فمنذ أن اعتمدت خطة بونيس إيريس ، كان أهم مبدأ للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، هو أن هذه البلدان ذاتها هى المسئولة أساساً عن كفالة قيام هذا التعاون بدور إنمائى فعلى ، ومن الزاوية العملية كان تطور عملية التعاون التقنى على أساس ثنائى بطيئاً نسبياً بسبب مجموعة من العوائق من أهمها استمرار وجود مقاومة ثقافية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، بجانب القيود المتصلة بالتحويل ، واختلاف الهياكل الإدارية والأنظمة السياسية وغيرها .

إلا أن نجاح التجربة قدم للبلدان المشاركة فى البرامج التعاونية الدليل على أن المشاريع الثنائية فى إطار التعاون التقنى والمعلوماتى فيما بينهما يمكن أن يحقق نتائج مجدية وفعالة من حيث التكلفة ، تفوق بكثير ما تحققه البرامج التقليدية للمعونة المقدمة من الشمال إلى الجنوب وكافة أشكال المساعدات الإنمائية النمطية .

ويشمل التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية – حالياً – مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة ويتخذ أشكالاً كثيرة بما فى ذلك المشاركة الواسعة النطاق من جانب كثير من البلدان النامية فى البرامج الثنائية المباشرة ، وبرزت نتيجة لهذه الجهود

مجموعة أساسية من البلدان النشطة فى هذا التعاون أعربت عن استعدادها للقيام بدور «البلدان المحورية» ، وعقدت هذه البلدان البالغ عددها أكثر من ثلاثة وعشرين دولة تمثل ، آسيا والمحيط الهادى ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى ، إفريقيا ، وسط أوروبا ، ومجموعة الدول العربية ، أول اجتماع لها فى شيلى عام ١٩٩٧ برعاية حكومة شيلى والوحدة الخاصة للتعاون التقنى والمعلوماتى فيما بين الدول النامية ، وتوصل المجتمعون إلى وضع بعض المبادئ والتوجيهات العامة للسبل التى يمكن أن تؤدى إلى قيام هذه الدول بدور محورى فى التعاون التقنى والمعلوماتى فيما بين الدول النامية[٣٦] .

وقد أوضحت الدراسات أن البلدان النامية توسعت من خلال مجموعات العمل التعاونية إلى تنمية شعور حقيقى بالتكافل فيما بينها على أساس أن كل بلد لديه ما يقدمه من الموارد والقدرات كما أن لديه من الاحتياجات ما تلبيه البلدان الأخرى ، وفيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بالتقنيات وتطوير قطاع المعلومات التى تواجهها الكثير من البلدان النامية ، تبين الدراسات أن بلداناً كثيرة قد بادرت إلى وضع سياسات أوضح وترتيبات مؤسسية ملائمة لكفالة اتباع منهج منسق لمعالجة تلك المشاكل داخل إطار التعاون المعلوماتى التقنى فيما بين البلدان النامية .

وقد أورد التقرير الذى صدر عام ٢٠٠١ عن اللجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقنى فيما بين الدول النامية الجهود التى قامت بها الدول التى اضطلعت بدور «الدول المحورية» ، حيث تم استعراض هذه الجهود من خلال تقسيم جغرافى ، ونقدم من خلال الفقرات التالية لمحات عامة من أنشطة التعاون الثنائى الدولى (جنوب – جنوب) التى اضطلعت بها بلدان نامية مختارة من جميع أنحاء العالم ، اختارت أن تقوم بدور «الدول المحورية»[٣٧] .

١.١.٤ آسيا والمحيط الهادى

١.١.١.٤ خصصت باكستان مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار فى ميزانيتها الوطنية للفترة من ١٩٩٨–٢٠٠٠ م لتمويل أنشطة التعاون التقنى فيما بين الدول النامية . وقد تم التركيز على عمليات التدريب فى أفريقيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وقد وفرت باكستان التدريب فى السنوات الأخيرة لمشاركين من ٦٣ بلداً نامياً ، وتركز باكستان على موضوعات تقنية محدودة فى مجال الاتصالات مثل تطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والمواصلات ، وخدمات التراسل التقليدى والالكترونى وغيرها ، كما قدمت بعثات للبرمجة الآلية إلى ماليزيا والفلبين وجمهورية كوريا ومصر من أجل إيجاد فرص إضافية للتعاون التقنى فيما بينها ، وأبدت باكستان بوصفها بلداً محورياً رغبتها فى دعم الاتفاقيات فى إطار التعاون التقنى فى عدد كبير من التخصصات منها الطاقة والاتصالات والنقل ... الخ .

٢.١.١.٤ خصصت أندونيسيا مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من موازنتها الوطنية لعام ٢٠٠٠/٩٩ م للنهوض بالتعاون التقنى فى البلدان النامية ، وأضيف إلى المبلغ السابق مساهمة قدرها ٤٠٠٠٠٠ دولار للعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ م من المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائى ومبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من حكومة اليابان لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ م وقد قامت إندونيسيا بإرسال بعثات للبرمجة الآلية إلى عدة بلدان أفريقية بغرض نقل الخبرة وتبادلها فى العديد من القطاعات الحيوية ، علاوة على ذلك شاركت إندونيسيا فى مشاريع إنمائية تقنية فى كمبوديا بالتعاون مع بلدان أعضاء أخرى فى رابطة جنوب شرق آسيا وهى ماليزيا، الفليبين ، وتايلاند بالتحويل الذى وفرته الحكومة اليابانية ، كما أبدت إندونيسيا رغبتها كدولة محورية فى دعم تبادل التقنيات فى مجالات الطاقة والإدارة والاتصالات والمعلوماتية.

٣.١.١.٤ قامت تايلاند برعاية عدداً من المبادرات المتصلة بالتعاون التقنى فيما بين الدول النامية وقد استفاد ما يقارب من ١٢٨ مشاركاً من بلدان نامية من منح لمتابعة دراستهم فى مختلف الميادين التقنية كما أبرمت مع الصين اتفاقاً علمياً ينص على تبادل الزيارات وإنشاء مشاريع بحثية مشتركة بين البلدان وفقاً لأسلوب التعاون التقنى فيما بين الدول النامية، وحددت تايلاند عدة مجالات للتركيز عليها والتى تمتلك فيها الخبرة اللازمة لرعاية التبادل التقنى والمعلوماتى ، جاء فى مقدمتها مجالات البحث العلمى ، التعليم ، الزراعة ، والصحة .

٤.١.١.٤ دخلت بنغلاديش كشريك ثنائى فى أنشطة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية عن طريق اتفاقات للتعاون أبرمتها مع الصين وتايلاند والهند وسنغافورة وماليزيا وباكستان فى مجال الائتمانات الصغيرة والأعمال المصرفية ، والأنشطة الابتكارية لزيادة الدخل .

٥.١.١.٤ رصدت سريلانكا حوالى ٥٠٠٠٠٠ دولار ميزانيتها لسنة ٢٠٠٠/٩٩ م ، لتمويل أنشطة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وعلاوة على ذلك قدم لها مبلغ يناهز الـ ٢٠٠٠٠٠ دولار عام ٢٠٠١ م ضمن المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لدعم مشروع جامع يتعلق بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وفى هذا الإطار نفذت سريلانكا برنامجاً فعالاً للتعاون التقنى مع الصين وإندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة .

٦.١.١.٤ حافظت الصين لسنوات عديدة على مستوى التزامها بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وأنشأت شبكة تتألف من ١٥ مركزاً للبحث والتطوير للنهوض ببرامج التعاون التقنى والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ورصدت ما يزيد عن المليون دولار أمريكى لتمكين هذه المراكز من توفير التدريب لمشاركين من البلدان النامية كما رصدت أموالاً فى إطار المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لدعم هذا الجزء .

ومنذ الاجتماع الأخير للجنة رفيعة المستوى نظمت الصين ١٨ حلقة عمل تدريبية شارك فيها ما يزيد عن ٤٠٠ متدرب من ٦٣ بلداً نامياً من مختلف مناطق العالم ، منها بلدان من آسيا ، أفريقيا ، أوروبا الشرقية ، أمريكا اللاتينية ، والبحر الكاريبى ، وذلك فى المجالات التقنية وتبادل المعلومات التكنولوجية وأبرمت الصين اتفاقات ثنائية مع باكستان والهند ومنغوليا وقد صرحت الحكومة الصينية بأنها سترعى بوصفها بلداً محورياً مبادرات

التعاون التقنى فيما بين الدول النامية فى مجال التطوير التكنولوجى فى كافة القطاعات ، ولتعزيز هذا الالتزام قامت الصين باستضافة ١٤ حلقة تدريبية بشأن التعاون التقنى فيما بين الدول النامية خلال أعوام ٢٠٠٠/٢٠٠١ م استفاد منها ٣٠٠ مشارك تقريباً من البلدان النامية .

٧.١.١.٤ شاركت الفليبين بنشاط ملحوظ فى المشاريع الثنائية للتعاون التقنى فيما بين الدول النامية فى إطار اتفاقات تعاون ثنائى ، حيث رعت الحكومة الفليبينية أكثر من ٨٠٠ مشارك من ٦٦ بلداً نامياً فى برامج تدريبية شملت العديد من المجالات منها العلوم ، والتكنولوجيا والتنمية والطاقة .

٨.١.١.٤ قدمت سنغافورة دعماً منتظماً للمبادرات الثنائية للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وتجسد التزامها بالتعاون التقنى والاقتصادى فى كتيب منشور يركز على التعاون التقنى صدر بعنوان «التضامن والصداقة» عام ١٩٩٦ م ويبين الكتيب فلسفة دولة سنغافورة فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب ويوفر بيانات شاملة عن مختلف مجالات التعاون الذى حظيت بدعم تعاونى وعدد أشكال التدريب وأنواعه التى أتيحت للبلدان النامية الأخرى .

وقد قامت سنغافورة من خلال برنامجها التعاونى الذى استحدثته عام ١٩٩٢ م برعاية دورات تدريبية وجولات دراسية لما يزيد على ٦٠٠٠ مشارك من ١٠١ بلد نام ، وقامت سنغافورة عام ١٩٩٨ م من خلال برامجها التعاونية (برنامج سنغافورة التعاونى / وبرنامج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية خاص ببلدان البحر الكاريبى / وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى) بتوفير التدريب لحوالى ١٠٠ خبير من الدول الجزرية النامية فى منطقة البحر الكاريبى وذلك فى مجالات متعددة على رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا البيئة ، كما التزمت سنغافورة بوصفها بلداً محورياً بتوفير التدريب فى جميع المجالات التى تمتلك فيها الكفاءات المؤهلة والإمكانات التقنية المناسبة للبرامج التدريبية المطلوبة .

٢.١.٤ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى

١.٢.١.٤ نظمت البرازيل عام ١٩٩٧ م من خلال وكالة التعاون البرازيلية وبالتنسيق مع الأمانة التنفيذية لجماعة البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والأمانة العامة للأمم المتحدة ، حلقة دراسية لاستكشاف فرص التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية الناطقة بالبرتغالية ووضع مقترحات تتصل بتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية فى المجالات المتصلة بإدارة التقنية ، وفى عام ١٩٩٨ م واصلت البرازيل تعاونها مع بعض البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية (أنغولا ، الرأس الأخضر ، وغينيا ، بيساو ، موزمبيق ، نيجيريا ، سان تومى ، وبرينسيبى) فى إطار مشروع مدعوم من الوحدة الخاصة للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية بشأن التدريب فى مجال التنمية التكنولوجية المتكاملة .

٢.٢.١.٤ شاركت بيرو عام ١٩٩٧ م ضمن

بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى فى مجموعة واسعة من المبادلات التقنية مع البلدان من المنطقة منها ؛ الأرجنتين والبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وهندراوس وأورغواى ، شملت مجالات متعددة على رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الصناعية وغيرها ، وخلال الفترة من ٩٧-١٩٩٨ م رعت بيرو بعثات للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية تم إفادتها إلى بوليفيا والسلفادور وهايتى وهندراوس وأورغواى، بينما استضافت بعثات من الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والمكسيك ومالى .

٣.٢.١.٤ نجحت كوبا أيضاً فى تنويع أنشطتها الخاصة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى المنطقة فبالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى فى إطار التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وقد استفادت كوبا أيضاً من برنامج للتبادل التقنى مع بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية يتناول على وجه التحديد قضايا الإدارة الاقتصادية القومية بدعم إضافى من أحد البلدان المتقدمة يحظى بمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والوحدة الخاصة للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وحكومة النرويج .

٤.٢.١.٤ أبرمت دولة بنما ، ترتيبات للتعاون الإقليمى فى منطقة أمريكا اللاتينية مع الأرجنتين وأكوادور وأورغواى والبرازيل وبيرو وشيلى وكولومبيا فى ميادين متعددة من أهمها ، الاتصالات لسلكية والعلم والتكنولوجيا ووضع نظم المعلومات والتحويل التقنى الصناعى ، وفى ذات الوقت استفادت باراغواى من المبادلات التقنية مع شيلى والمكسيك بينما أبرمت السلفادور اتفاقات للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية مع الأرجنتين والبرازيل وشيلى .

٥.٢.١.٤ شاركت كوستاريكا وهى من البلدان المحورية فى أمريكا اللاتينية فى عدد من المبادلات الإقليمية المتصلة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية مع بربادوس وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتى فى عدد من الميادين المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا .

٦.٢.١.٤ قامت الأرجنتين بدور رئيسى كدولة محورية فى المنطقة فى تنشيط التعاون التقنى بين الدول النامية وخاصة فى المجالات الدراسية والتدريبية وتبادل الخبراء ، وشرعت فى تنشيط البرامج التعاونية فى هذه المجالات فى نطاق الدول الكاريبية الناطقة بالإنجليزية وبلدان مختارة فى جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وذلك فى إطار مشاريع صندوقها للتعاون التقنى ، ونوعت الأرجنتين أيضاً فى برامج التعاون التى تقوم برعايتها وأشركت فيها عدداً كبيراً من البلدان النامية من خارج المنطقة حيث ألحقت بها عدداً من البلدان الأفريقية مثل ؛ أنغولا ، وليسوتو ، وموزمبيق ، وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى .

ومن التطورات الجديرة بالذكر فى منطقة أمريكا اللاتينية ما تمخضت عنه الأنشطة التى أضطلع بها فى عام ١٩٩٥ م – نيابة عن حكومة هايتى – مكتب الرعاية المشتركة للوحدة الخاصة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمكتب القطرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى هايتى ، وقد أفضت هذه الأنشطة إلي إبرام ما يزيد عن ٢٠٠ اتفاقيـة تعاون تقنى بين هايتى وعدد من بلدان المنطقة ، منهـا أورغواى والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا بشأن عدد كبير من المجالات وبلغ عدد البرامج التعاونية الناجحة فى إطار هذه الاتفاقات خلال الفترة من ١٩٩٧ م وحتى عام ٢٠٠٠ م ، ١٠٤ برنامج شملت مجالات علمية وتقنية عديدة .

٣.١.٤ وسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة

فى سياق التعاون التقنى بين الدول النامية (جنوب / جنوب) شارك مسئولون حكوميون من رابطة الدول المستقلة فى حلقة عمل لمدة ثلاثة أسابيع خلال عام ١٩٩٥ م فى سانتياغوا ، وشيلى كما عقدت حلقات عمل مماثلة فى بونيس آيرس وسانت بطرسبرج وبوخارست خلال الأعوام ١٩٩٥–١٩٩٩ م ، وتلتمس بلدان المنطقة تكثيف التعاون فيما بينها والاستفادة من خبرة بلدان فى مناطق أخرى تواجه مشاكل مشتركة ، وبالرغم من حداثة التجربة لدول وسط أوربا ورابطة الدول المستقلة إلا أنه من المرجح أن تستمر هذه المبادرات فى المستقبل .

٤.١.٤ أفريقيا

١.٤.١.٤ تعاونت السنغال تعاوناً وثيقاً مع جزر القمر وجيبوتى وجابون ومالى ونيجيريا من الدول الأفريقية ، ومع تونس والجزائر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية ومصر من الدول العربية فى مجموعة من الاتفاقات الثنائية للتعاون التقنى ، وقدمت السنغال بموجبها عدداً من البرامج التدريبية لرفع الكفاءة والمهارة للكوادر البشرية فى مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير الإمكانات التقنية كما استفادت السنغال من البرامج التدريبية التى قدمها بلداناً محورية فى التعاون التقنى مثل تايلاند وتركيا والصين وماليزيا ومصر والمغرب والهند .

٢.٤.١.٤ تعد نيجيريا أحد البلدان المحورية فى التعاون التقنى بين البلدان النامية حيث شاركت فى عملية تبادل الخبراء فى المجالات التقنية وتنمية الجانب الاستثمارى والتجارى فى هذا القطاع الحيوى ، أما فيما يتعلق بتطوير الخبرات المحلية فقد استفاد الفنيون النيجيريون من التدريب على وسائل البحث العلمى والدورات الدراسية التى عقدت فى كل من أوغندا وإندونيسيا وتايلاند وتركيا وسنغافورة والصين والهند .

٣.٤.١.٤ اضطلعت أوغندا بعدد من الأنشطة الثنائية فى المجالات التقنية خلال الفترة من ١٩٩٧ م وحتى عام ١٩٩٩ ، وقد أتاحت الدورات التدريبية فى مجالات التعليم والتكنولوجيا لعدد من أبناء الدول الأفريقية

مثل ؛ مصر ونيجيريا وتنزانيا ، كما أبرمت اتفاقات ثنائية مع عدد من الدول خارج القارة الأفريقية مثل إندونيسيا وتايلاند وتركيا وسنغافورة والصين .

٤.٤.١.٤ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى ، تبنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة United National Economic Commission for Africa (UNECA) مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى African Information Society Initiative (AISI) وهى تفويض أفريقى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا . وبدأت المبادرة فى أبريل عام ١٩٩٥ م أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية حول قياسات الاتصالات Telematics التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع معهد بحوث التنمية الدولية IDRC وبيللانيت الدولى Bellanet والاتحاد الدولى للاتصالات ITU ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO ، حيث تجمع حوالى ٤٠٠ رائد فى الاتصال الإلكترونى فى أفريقيا ، وممثلوا هيئات الاتصالات عن بعد فى أديس أبابا وصاغوا مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى ، التى تهدف إلى تحقيق مجتمع معلومات مستمر فى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ م من خلال :

١ – تطوير الخطط الوطنية لأقامة البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات .

٢ – إزالة المعوقات القانونية والتنظيمية لاستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات .

٣ – توفير بيئة يمكنها تبنى التدفق الحر للمعلومات والاتصالات وتنميتها فى المجتمع .

٤ – تطوير السياسات وإعداد الخطط لأجل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى القطاع العام .

٥ – إدخال تطبيقات المعلومات والاتصالات فى مجالات التأثير العالى على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية على المستوى القومى .

٦ – تسهيل إنشاء خدمات إنترنت محلى ومنخفض التكاليف وسهل الوصول إليه .

٧ – إعداد الخطط وتطبيقها لتطوير الموارد البشرية فى مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٨ – تبنى السياسات والاستراتيجيات لزيادة الوصول إلى المعلومات وتسهيلات الاتصالات مع إعطاء الأولوية إلى المناطق الريفية النائية والمجموعات المحرومة من الحقوق الإنسانية فى بعض مناطق أفريقيا .

٩ – خلق الوعى بالفوائد المحتملة من البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات فى أفريقيا[٣٨] .

ولقد حددت هذه المبادرة حوالى (١٠٠) مشروع تنموى متصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى يجرى تخطيطها أو تنفيذها فى أفريقيا ، وتلبية للحاجة إلى التنسيق فإن الجهات المانحة والوكالات المنفذة الضالعة فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى أفريقيا قد أتفقت على إقامة منتدى مستمر لتبادل المعلومات حول هذه المشروعات ، ويسمى «شراكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى أفريقيا»[٣٩] .

وقد تضمنت الأنشطة الرئيسية فى هذه الشراكة منذ منتصف عام ١٩٩٦ م ما يلى :

- حملة وعى سياسى للمبادرة .
- تنظيم ورش عمل حول السياسة الوطنية فى أكثر من ١٢ دولة .
- تنظيم ورش عمل حول المفاهيم الفنية والاقتصادية والاجتماعية للربط والاستعمال العام لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأجل التنمية .
- الخدمات الاستشارية حول اسهاب خطط المعلومات والاتصالات الوطنية .
- مشروعات حول الوصول الديمقراطى لمجتمع المعلومات[٤٠] .

٥.١.٤ مجموعة الدول العربية

من الملاحظ أن ثمة تباين كبير بين الدول العربية من حيث تطبيق أسلوب التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، واستناداً على المعلومات المتاحة من اللجنة رفيعة المستوى المعينة باستعراض التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فإن أكثر البلدان نشاطاً فى تطبيق أسس التعاون التقنى وتعد من الدول المحورية فى المنطقة هى ؛ مصر ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، لبنان ، تونس ، الصومال ، والأردن ، سلطنة عمان وفيما يلى ملخصاً للجهود التى قامت بها بعض هذه الدول (فيما عدا جمهورية مصر العربية التى أفردنا لها جزئية خاصة فى الدراسة) .

١.٥.١.٤ أصبحت تونس بلداً ناشطاً فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، فبالتعاون مع الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية شاركت الحكومة التونسية فى رعاية عملية لتحقيق التكافؤ بين القدرات والاحتياجات التقنية فيما يتعلق بثلاثة عشر بلداً أفريقياً ناطقاً باللغة الفرنسية فى مجال تطوير التكنولوجيا والتنمية المستدامة ، وقد توجت هذه الجهود بتوقيع أكثر من ١٣٠ اتفاقاً ثنائياً بين تونس والبلدان المشاركة كشريك رئيسى فى مشروع : تحقيق التكافؤ بين القدرات والاحتياجات التقنية وقد أعرب البنك الإسلامى للتنمية عن استعداده لتحويل جميع الاتفاقات التى تفى بالمعايير التى يجددها القائمين على المشروع . وقد ركزت تونس منذ عام ١٩٩٧ م على توفير الدورات التدريبية وتنظيمها للفنيين من البلدان العربية والأفريقية فى مجالات تقنية حيوية مثل؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات وقد أفادت من هذه الدورات بلداناً مثل ؛ جيبوتى واليمن وبوركينا فاسو والسنغال وساحل العاج وموريتانيا .

وفى إطار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات ، التزمت الدولة التونسية ، بتحرير خدمات الاتصال فيها ضمن منظومة التعاون الدولى فى مجالات الاتصالات ، فقامت بدعم خدمات التلكس وإرسال البيانات وخدمات المؤتمرات عبر شبكات الاتصال العالمية فى عام ١٩٩٩ ، وتوسعت فى خدماتها الاتصالية ، فأدخلت خدمات الهاتف النقال والبيانات فى عام ٢٠٠٠ م ، وطورت من خدمات التوزيع للهاتف المحلى (شبكات التوزيع فى عام

٢٠٠٣ ، وتبذل تونس حالياً جهداً وافراً فى إطار تحرير خدمات الاتصالات فى ما يتعلق بخدمات الاتصالات فى المناطق الريفية ، كما تقوم بتنظيم عقد الدورات التدريبية وتشجيعها، وإجراء الأبحاث فى مجال خدمات الاتصالات. وقد قدمت التزامات لأشكال توريد خدمات الاتصالات ، ووضعت محددات على النفاذ إلى الأسواق العالمية ، وعلى سبل ترابطها مع الخدمات الوطنية[٤١] .

٢.٥.١.٤ أفادت الصومال فى إطار الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقنى فيما بين الدول النامية من التمويل المقدم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرنامج متطوعى الأمم المتحدة، وقد أستثمر هذا التمويل فى تنظيم دورات تدريبية للكوادر الفنية الصومالية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع بلدان المنطقة مثل ؛ أثيوبيا وغانا وكينيا ومصر وموريشيوس ، كما تم التعاون الثنائى فى إطار مشاريع التدريب مع دول نامية من خارج القارة مثل الهند ، والفليبين .

٣.٥.١.٤ استضافت دولة الإمارات المتحدة منذ عام ١٩٩٧ م العديد من المؤتمرات المعنية بالتعاون الدولى التقنى بين الدول النامية ولعل من أبرزها المؤتمر الذى رعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والذى أقيم تحت شعار «التعليم أفضل الممارسات» الذى أقيم فى أبو ظبى عام ١٩٩٧ م ، وقد حضره أكثر من تسعمائة شخصاً من صانعى القرار السياسى فى الحكومات العربية ومخططى المجالات العلمية والتقنية من ٩٢ بلداً نامياً ، وفى إطار الجهود الإماراتية المبذولة فى دفع آلية العمل للتعاون التقنى بين الدول النامية وبرعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الدورات التدريبية للكوادر الفنية والتقنية بالوطن العربى ، ونظمت لأبناء الوطن العربى جولات تدريبية فى عدداً من البلدان النامية للتعرف على خبراتها فى هذا المجال .

٤.٥.١.٤ كان للأردن نصيب فى أنشطة التعاون الفنى بين الدول النامية كأحد الدول المحورية فى المنطقة العربية وخلال الأعوام من ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٠ م نظمت الأردن العديد من الأنشطة لتدعيم هذا التعاون وتعزيزه ولعل برنامج القيادات لعام ١٩٩٨ م كان من المبادرات الهامة التى نظمتها دولة الأردن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والوحدة الخاصة بالتعاون التقنى ، وقد ضم هذا البرنامج التدريبى مشاركين من العديد من الدول النامية من داخل المنطقة العربية وخارجها .

٥.٥.١.٤ أما جهود سلطنة عمان فى المنظومة الدولية للتعاون التقنى فقد ظهرت بصورة واضحة فى مجال الاتصالات الأساسية ، حيث تضمنت سياستها تحرير خدمات الاتصالات ، وذلك ضمن جدول زمنى لتطبيق بنود الورقة المرجعية لمنظمة الـ TWO، فبالنسبة لخدمات بطاقة المكالمات الهاتفية والهاتف المدفوع ، فقد بدأ عام ٢٠٠١ م ، وبداية ٢٠٠٢ م ويصل إلى مداه الاتصالى العالمى عام ٢٠٠٥ م ، أما خدمات الفاكس فإنها ستكون محررة بحلول يناير ٢٠٠٤ م ،

وسوف يبدأ تطبيق أسس الترابط الشبكى العالمى المحرر على المستوى التجارى بدء من عام ٢٠٠٥ م[٤٢] .

٦.١.٤ التجربة المصرية فى مجال التعاون التقنى المعلوماتى

فى إطار الجهود الدولية الرامية إلى دعم الجهود التعاونية فى مجال التقنية وإتاحة المعلومات ، تقوم مصر بالمشاركة فى العديد من البرامج التعاونية الدولية والإقليمية ، وفى هذا الصدد نجد أن مصر من خلال الصندوق المصرى للتعاون التقنى أصبحت طرفاً أصيلاً ودولة محورية فى برامج تبادل التعاون التكنولوجي وإتاحة المعلومات فيما بين البلدان النامية الأفريقية ، وبلدان رابطة الدول المستقلة ، كما أنها تقدم دعماً مستمراً فى إطار اتفاقيات ثنائية وإقليمية على مستوى العالم العربى ، بهدف المساعدة فى إنشاء الآليات المؤسسية الضرورية للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية الضارة المترتبة على تطبيق برامج التكييف الهيكلى مع التكنولوجيا الحديثة ، وينبغى فى هذا الصدد الإشارة إلى دور مصر الريادى فى المنظمتين العربية اليكسو ALECSO والإسلامية الاسيسكو ISESCO ، على مستوى العالمين العربى والإسلامى[٤٣] .

ومن الضرورى الإشارة إلى أن التجربة المصرية كدولة محورية فى المنطقة ، تؤكد على أن التعاون والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية ضرورة حياة ووجود فى إطار منظومة تعاونية دولية ، وكما أشار الدكتور خالد العنجرى وزير التعليم العالى السعودى (الذى يمثل المملكة العربية السعودية إحدى الدول المحورية فى منطقة الشرق الأوسط) فى اجتماع دول منظمة العالم الإسلامى بأن ازدهار العالم الإسلامى مرهون إلى حد كبير بمدى التقدم الذى ستحققه بلدان العالم الإسلامى فى مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا وأن القدرات التقنية لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا عن طريق التعاون الدولى .

أما على المستوى الوطنى ، فقد جاء فى التصور الذى أعدته لجنة المعلومات بمجلس الشعب حول استراتيجية التنمية التكنولوجية فى مصر ، أن مصر تمتلك الآن العديد من المقومات لإنجاح استراتيجية قومية للتنمية التكنولوجية وأهمها الإرادة السياسية ، والتوجه القومى والموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسى فى ذلك .

وقد حققت مصر العديد من الانجازات خلال الثمانية عشر عاماً الماضية التى يمكن الاستناد عليها فى المستقبل ومن أهمها زيادة عدد المراكز التكنولوجية من ٤٢٦ عام ١٩٩٦ إلى ٧٤٧ شركة ، وزاد عدد الشركات التى تقدم خدمات الإنترنت من ٢٦ عام ١٩٩٦ إلى ٤٩ شركة وزاد عدد المشتركين فى الإنترنت من ٤٥ ألف عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠ ألف مشترك ، علاوة على أن مصر تتمتع بسوق واسعة لتكنولوجيا المعلومات يصل معدل نموها السنوى إلى ٢٥ ٪ ، وهو ثانى أعلى معدل زيادة فى العالم بعد الصين .

ويظهر اتساع السوق أيضاً فى توقيع مصر على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، وهو ما سيوفر سوقاً واسعة لصناعة البرمجيات فى مصر ولدعم هذا التحرك تم إنشاء سبع كليات متخصصة فى علوم الحاسب الآلى والمعلومات ، بجانب إنشاء العديد من

معاهد تكنولوجيا المعلومات ، مع وجود عدد كبير من العلماء ومراكز الأبحاث إذ يشمل إجمالى القوة العاملة بالمؤسسات البحثية حوالى ١٢٠ ألف فرد ، وتبلغ نسبة العلماء والمهندسين بينهم ٤٤ ٪ وهى من أكبر النسب فى العالم ويمثل حملة الدكتوراه فى هذا العدد نسبة كبيرة حيث تصل إلى ٣١,٥ ٪ وأخيراً حاملوا درجة الماجستير بنسبة ١٨,٧ ٪ فى حين يبلغ عدد المؤسسات العلمية والتكنولوجية فى مصر ما يزيد على ٢١٨ مؤسسة ، حيث تقوم هذه المؤسسات بأنشطة البحث والتطوير أو خدمة تعليم المتخصصين والفنيين وتدريبهم . وقد توجهت جهود مصر فى هذا الصدد ، بإنشاء وزارة متخصصة فى مجال الاتصالات والمعلومات (وزارة الاتصالات والمعلومات) للإشراف على جهود التطوير فى هذه المجالات ومتابعة تنفيذها .

وبالرغم من عدم اكتمال بنيتها التحتية الحالية للاتصالات والمعلومات ، إلا أن مصر تشهد معدلات نمو فى وسائل الاتصالات والمعلومات لم تشهدها أية دولة أخرى فى المنطقة ، وتعتبر سوق مصر لتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأسواق الواعدة عالمياً بسبب ضخامة عدد السكان وتنوع قدراتهم (المعرفية) ، ويمكن اعتبار مصر «الكتلة الحرجة» للدول العربية لإحداث نقلة نوعية مستقبلية فى الاقتصاد والمعرفة والتجارة الإلكترونية[٤٤] .

٢.٤ جهود التعاون فيما بين الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والإقليمية وبين الدول النامية

١.٢.٤ جهود التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية

ثمة دور جديد بدأت تتضح ملامحه للبلدان المتقدمة ، فى عملية التعاون التقنى الدولى ، فقد بدأت فى دعم التعاون بين البلدان النامية من خلال رصد أموال تخصص للمشاريع التقنية (جنوب – جنوب) ، بدلاً من المشاركة المباشرة فى المشاريع أو تقديم المساعدة التقنية لدولة/ أو دول الجنوب عن طريق التعاون الثنائى ، وذلك لتجنب الصيغة التقليدية للتعاون التى كانت ترتكز على التعاون بين (الشمال والجنوب) ، حيث تستطيع بعض البلدان المتقدمة توفير المساعدات المالية أو التقنية لتفعيل التعاون فيما بين البلدان النامية على أساس وجود طرف ثالث أو على أساس «ثلاثى» .

وبالرغم من عدم انتشار هذا الشكل الجديد من التعاون فإن العديد من البلدان المتقدمة تميل نحو هذه الصيغة الجديدة من التعاون الدولى ، وشارك عدد من البلدان المتقدمة فى إطار ترتيبات التعاون الثلاثى ، بتقديم المساعدات لدعم الأنشطة التى تقع فى نطاق التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

ومن الواضح أنه لا توجد سياسات رسمية لدى البلدان المتقدمة بشأن دعم التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، كما أنه لا توجد ترتيبات لإنشاء مراكز تنسيق رسمية لمثل هذا النوع من

التعاون ، إلا أن الدول المتقدمة تعتبر أن التعاون بين بلدان الجنوب (جنوب – جنوب) ، امتداداً لترتيباتها العادية لإدارة أنشطة التعاون التقنى بكافة أشكاله وصوره . وفى هذا الصدد[٤٥] :

قامت ألمانيا بدعم برنامج للتعاون فى ميدان التنمية التقنية بين أوروغواى وشيلى فى ميدان المؤسسات التجارية ، كما قدمت دعم مالى للروابط الإقليمية الائتمانية فى آسيا والمحيط الهادى ، وإفريقيا ، وإلى منظمة تنمية الطاقة لدول أمريكا اللاتينية التى لها سجل حافل فى مجال تعزيز التعاون التقنى بين الدول النامية فى أمريكا الجنوبية .

دعمت فنلندا عدداً من ترتيبات التحويل الثلاثى شمل ، دعم برنامج الإمداد الهيدروليكية فى فيتنام ، وتنظيم برنامج لتدريب الكوادر التقنية فى الصين ، ووضع مشروع لتعزيز القدرات التقنية لوزارة الخارجية الفيتنامية التى نظمت بموجب هذا المشروع جولات دراسية ، وبرامج تدريبية فى سنغافورة ، وتسعى فنلندا حالياً إلى وضع مشروعين جديدين للتمويل الثلاثى ، يرمى أولها الذى يضم المكسيك وجواتيمالا إلى رفع كفاءة المهارات التقنية فى المجتمعات المحلية فى شمال غرب جواتيمالا ، فى حين يهدف المشروع الثانى الذى يضم شيلى ونيكاراغوا إلى تطوير صناعات التجارة الإلكترونية المحلية فى نيكاراغوا .

وقد حددت النمسا مبادرتين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمهما خلال الفترة من (١٩٩٩/٢٠٠١) ، الهدف منهما تعزيز التعاون التقنى فيما بين الدول النامية ، لاسيما عملية التنمية للبحوث والتطوير للقطاع الزراعى فى منطقة الساحل التى تمت بالتعاون فى معهد البحث الزراعى فى الرباط بالمغرب .

وبوجه عام ، تحظى ترتيبات التمويل الثلاثى للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، التى أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقنى بين البلدان النامية ، بشعبية متزايدة فى مجال تنفيذ مشاريع التعاون التقنى بين بلدان العالم النامى والعالم المتقدم .

فقد قدمت بلدان متقدمة أخرى ، وبخاصة فرنسا والنرويج واليابان ، مساعدات أيضاً بموجب ترتيبات التمويل الثلاثى لدعم جهود عملية تنفيذ مبادرات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية . وقد أشارت البلدان المتقدمة أنها حريصة على ألا يسمح للتمويل الثلاثى أن يمس سلامة مبادرات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية مع بعضها البعض ، التى يجب أن تستمر فى مسارها الطبيعى ، إدارة وتنفيذاً من قبل البلدان النامية أنفسها ، وينبغى – بصورة مؤكدة – أن تقوم على استخدام الخبرات المحلية الوطنية فى هذه البلدان ، فإذا لم يحترم هذا المبدأ سيصبح هذا التعاون «الثلاثى» الجديد ، غير قابل للتميز من التعاون بين بلدان الشمال والجنوب .

٢.٢.٤ تطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات فى الدول النامية

هناك منظمات دولية عديدة قامت بتطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات فى الدول النامية ولعل منظمة اليونسكو تعتبر منظمة رائدة فى القيام بمشروعات كثيرة مثل اليونيسست UNISIST

وهو برنامج يهدف إلى تطوير نظام معلومات علمى عالمى وكذلك نظام المعلومات الوطنى NATIS وبرنامج المعلومات (PGI)... وعلى سبيل المثال فقد تنبهت هيئة اليونسكو إلى أهمية إنشاء قواعد البيانات التى يمكن أن تعالج المعلومات المنتجة آلياً ، وتيسير إمكانيات تبادل المعلومات فى شكل مقروء للآلة[٤٦] ومعنى ذلك أن واحد من أهداف هيئة اليونسكو يتمثل فى تنشيط تنمية واستخدام البرامج الجاهزة اللازمة للتطبيقات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية التى تطبق على مستوى العالم وهى برامج متفق عليها لتبادل البيانات الببليوجرافية ، أما برنامج UNESCO / PGI وهو برنامج المعلومات العام ، فهو يتيح المعاونة فى اختيار وتزويد وإنشاء البرامج الجاهزة المناسبة للتدريب وتقديم تجهيزات كنظم الحاسبات المصغرة .

ومن بين وكالات الأمم المتحدة التى دعمت مشروعات تكنولوجيا المعلومات وطبقتها فى المكتبات ومراكز المعلومات فى الدول النامية الهيئات التالية : هيئة الطاقة الذرية الدولية ، منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة U.N./Environment Program ، وبرنامج التنمية العام (UNDP) ، وميزانية الأمم المتحدة للقيام بأنشطة السكان من خلال برنامج شبكة معلومات السكان POPIN .

كما لعبت بعض الهيئات الإقليمية والحكومية دوراً رئيسياً فى تطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات بالدول النامية ، ولعل أهم هذه المشروعات ذلك الذى يتبناه المجتمع الاقتصادى الأوروبى (European Economic Community) الذى شمل دول إفريقيا ودول الكاريبى والباسيفيكى ، كما كان المركز الفنى للتعاون الزراعى و Technical Center for Agricultural and Rural Cooperation (CTA) أداة فعالة فى تطبيق مشروعات تكنولوجيا الأقراص المكتنزة CD / Rom Projects ، وإلى جانب الهيئات الدولية والإقليمية قامت بعض المؤسسات الحكومية الوطنية بدور حاسم فى تطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات ، ومن بينها مركز البحوث والتنمية الدولى الكندى International Development Research Center of Canada كما قام مركز معلومات مدينة الملك عبدالعزيز لسعلوم والتكنولوجيا (KAST) بتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات فى العلوم والتكنولوجيا ، وكذلك الحال بالنسبة للشبكة القومية للعلوم والتكنولوجيا ENSTINET فى مصر وهى الشبكة التابعة لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وتشير دراسة الباحث أثانيز كانا موجير Athanase Kanamugire, A فى تطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات إلى أن هذه المشروعات تهدف إلى تخطيط وتطبيق وإدارة هذه المشروعات فى الدول النامية ، وأن هذه المشروعات من شأنها الإسهام الإيجابى فى التطور الإجتماعى والإقتصادى لهذه الدول ، وإن كانت هناك صعوبات أخرى عديدة تجعل من إسهام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات فى بعض هذه الدول أثراً مشكوكاً فيه فى بعض الأحيان ... والأدهى من ذلك والأمر أن بعض مشروعات تكنولوجيا المعلومات قد وسعت من الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ... من أجل ذلك فلابد من الدراسة الجادة لهذه المشروعات من ناحية البيئة المعلوماتية والعوامل الثقافية والدعم الفنى مثل نوعية المستفيدين وتسويق

المعلومات وتدريب المستفيد النهائى ... وخلاصة هذا كله أن القضية لم تعد فى استخدام تكنولوجيا المعلومات أو عدم استخدامها . ولكن القضية هى كيفية تخطيط هذه المشروعات وتطبيقها بكفاءة لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للدول النامية .

٤.٢.٣ جهود التعاون من خلال منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها

ورد فى تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقنى الدولى بمستوياته المتعددة ، الذى صدر فى بداية الألفية الثالثة ، فى الفقرة (رابعاً / أ/ ٥٢) ما نصه :

« تتفق جميع الأطراف إلى حد بعيد على أن أنشطة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى «عالم مثالى» تعد ، وتمول وتنفذ فيما بين البلدان النامية نفسها ، لكن فى الواقع من المسلم به بالدرجة نفسها أن المسئولية الكبرى عن عملية التعاون التقنى يجب أن يتحملها المجتمع الدولى ، الذى يضم البلدان المانحة والمؤسسات الدولية ، لذلك طلبت اللجنة رفيعة المستوى ، والمجلس الإقتصادى والإجتماعى ، والجمعية العامة للأمم المتحدة فى مقررات ، وقرارات متكررة إلى المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بما فى ذلك اللجان الإقتصادية الإقليمية ، أن تدعم الجهود التى تبذلها البلدان النامية وأن تسهم بصفة عامة فى النهوض بأهداف خطة عمل بونيس آيرس. وفى الواقع ، قامت منظومة الأمم المتحدة من خلال مختلف فروعها ووكالتها العامة بصورة منسقة ، بدور المشجع والممول والميسر الأقوى والوحيد لأنشطة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية على صعيد العالم بأسره[٤٧] .

وفى إطار هذا التوجه لمنظمة الأمم المتحدة تقوم ٢٣ مؤسسة ووكالة متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة بتقديم الدعم المادى ، والتقنى والإستشارى وغيرها من أشكال المساندات الفنية والإقتصادية إلى البلدان النامية ، وقد ركز تقرير المنظمة على عدد من الوكالات الرائدة التابعة للأمم المتحدة ، حيث يوجد لهذه المنظمات سياسات واضحة ومحددة فيما يتعلق بتطبيق التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية كل فى مجال اختصاصها وتعد – نسبياً – من أنشط الوكالات والمنظمات الدولية فى مجال تعزيز سبل التعاون التقنى الدولى ونستعرض فيما يلى أهم منجزات هذه المنظمات فى هذا المجال :

٤.٢.٣.١ الوحدة الخاصة للتعاون التقنى : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى :

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذى يشرف على تنفيذه الوحدة الخاصة للتعاون التقنى فيما بين الدول النامية من أهم المصادر بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة لتمويل أنشطة التعاون التقنى الدولى، فوفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة[٤٨] عن تعزيز إدماج التعاون «الاقتصادى – التقنى» فيما بين البلدان النامية فى الأنشطة التنفيذية التى تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، يسهم البرنامج بنحو ٥٠ ٪ من متوسط الإنفاق السنوى للمنظومة على الأنشطة التى تضطلع بها المنظمات والوكالات فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والبالغ نحو ١٠٠ مليون دولار ، حيث يأتى أكثر من نصف هذا المبلغ من المخصصات الإقليمية وفضلاً عن

ذلك، فقد قام المجلس التنفيذى تمشياً مع الدور القيادى الذى يؤديه البرنامج الإنمائى فى مجال التعاون التقنى ، بتخصيص ٥, ٪ من موارده العامة لتمكين المنظمة ، عن طريق الوحدة الخاصة للتعاون التقنى ، من الاضطلاع بالمهام التى أنيطت بها ، بصفتها جهة تنسيق المسائل المتصلة بالتعاون التقنى على صعيد المنظومة الدولية[٤٩] .

وفى إطار تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة التى بدء فى تنفيذها منذ بداية الألفية الثالثة وجهت الوحدة برنامجها نحو أربعة فئات عريضة من الأنشطة تتمثل فيما يلى[٥٠] :

الفئة الأولى : تعزيز قدرات البلدان النامية من خلال زيادة تبادل أفضل ممارسات الربط بين البلدان فى شبكات معرفية للاضطلاع بأنشطة فعالة فى مجالات التنمية .

وفى هذا الصدد ، قامت الوحدة بدعم عدد من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى زيادة تبادل الخبرات فى المجالات البالغة الأهمية وتعزيز العمل فى شبكات فيما بين مراكز الامتياز ، ومن الأمثلة على ذلك ؛ شبكة مراكز إدارة التكنولوجيا التابعة لمنظمة دول شرق بحر الكاريبى ، التى ضمت الجامعات ، أوساط البحوث والتنمية ، الوكالات الحكومية ، المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الاقتصادى ، من أجل استحداث مناهج مبتكرة لزيادة الانتاجية ، وتنويع الخبرات ، والقدرة على المنافسة الدولية .

الفئة الثانية : تعميق الحوار وعمليات التبادل الفكرى فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات المتعلقة بقضايا التنمية والعولمة .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، عملت الوحدة بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الـ ٧٧ ، والصين ، على الجمع ما بين ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص ، وكذلك ١٤٠ من منظمى المشاريع من الشباب ، فى مؤتمر بلدان الجنوب ، الذى عقد فى كوستاريكا فى يناير ١٩٩٧ م ، وذلك لمناقشة السياسات والاستراتيجيات وتخطيطها ، وشملت الأنشطة الأخرى التى يدعمها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، الاجتماع الاستشارى الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ بشأن مؤتمر قمة الجنوب (جاكرتا : يونيو ١٩٩٨) ؛ ومؤتمر بلدان الجنوب المتعلق بالتعاون الاقتصادى التقنى الإقليمى ، ودون الإقليمى (الوطنى) (بالى : ديسمبر ١٩٩٩) والدورة التى عقدتها مجموعة الـ ٧٧ للخروج بأفكار جديدة تحضيراً لمؤتمر الأطراف فى بروتوكول كيوتو (نيويورك : سبتمبر ٢٠٠٠) ، وقد استطاعت الوحدة ، بالتعاون مع مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث من خلال منشورها الخاص «التعاون فى الجنوب» (٢٠٠١) ، أن توفر للبلدان النامية قدراً من التحليلات ، وخيارات السياسات التى توجد حاجة ماسة إليها من أجل الإسراع بخطى التقدم الوطنى الاجتماعى والاقتصادى والتقنى والاندماج فى النظام العالمى الجديد .

الفئة الثالثة : توسيع قنوات الاتصال فيما بين بلدان الجنوب من خلال توسيع نطاق نظام الإحالة لمعلومات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

وقد بذلت الوحدة جهود خاصة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة المثلى من تكنولوجيا

المعلومات بوصفها أداة فعالة لتبادل الخبرات والممارسات السليمة فى مجال التنمية ، كما تضطلع الوحدة ، بالاشتراك مع المركز الدولى لبحوث التنمية فى كندا ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج شبكة التنمية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائى ، بإنشاء مواقع وطنية على الشبكة العالمية (الإنترنت) ، تتعلق بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وتأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم وتركز على المضمون حيث تتفاعل كل من هذه المواقع الوطنية مع المواقع القائمة فى البلدان الأخرى ، وترتبط بشبكة المعلومات من أجل التنمية (INRES - WIDE) المتعلقة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وقد اشترك فى المرحلة الأولى ما يزيد على ٣٠ دولة فى أفريقيا ، وآسيا ومنطقة المحيط الهادى ، وأمريكا الوسطى . وهناك مبادرة أخرى جديرة بالذكر فى هذا الشأن تنطوى على تجميع الخبرات المبتكرة والناجحة فى مجال العلم والتكنولوجيا ، والمجالات ذات الأولوية للدول الجذرية الصغيرة النامية ، وإدراج هذه الخبرات فى نظام شبكة المعلومات من أجل التنمية (مفهوم النظم الخبيرة) .

الفئة الرابعة : حشد دعم عالمى واسع النطاق للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية من خلال تبنى حملة دولية لحث الدول على الارتباط فى منظومات تعاونية تقنية ، إقليمية ودولية .

قامت الوحدة من خلال التشاور الموسع مع جميع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالتها ، والدول الأعضاء بإعداد المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ، وتقرير الأمين العام عن تعزيز إدماج التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية فى الأنشطة التنفيذية التى تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . ويوفر مصادقة الجمعية العامة على هذه الوثائق الاستراتيجية الأرضية المشتركة اللازمة لجميع المنظمات والوكالات حتى تسعى نحو تحقيق التعاون التقنى والاقتصادى فيما بين البلدان النامية على نحو يتسم بمزيد من المنهجية والتنسيق والفعالية .

ويعد التأييد الساحق للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية التى أعربت عنه الدول الأعضاء فى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل بونيس إيرس ، الذى عقدته الوحدة فى أكتوبر ١٩٩٨ م ، من أكثر الدلائل على أن الوحدة الخاصة بالتعاون التقنى قد أحرزت تقدماً كبيراً فى تحقيق أهدافها فى حشد دعم عالمى واسع النطاق للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

٢.٣.٢.٤ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

اتبعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على مر السنين استراتيجية منسقة تشمل أهداف التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية التى أدمجت الآن تماماً فى سياستها الشاملة ، وقد وضعت المنظمة – أيضاً – الترتيبات المؤسسية اللازمة ، وهى بالأساس آلية مركز تنسيق فعالة ، من أجل دعم طريقة التعاون التقنى فيما بين بلدان الجنوب فى أنشطتها. وقد دعمت المنظمة خلال السنوات الماضية (نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة) مجموعة واسعة من أنشطة التعاون التقنى فيما بين بلدان العالم الثالث ، وتشمل أنشطتها مجالات محددة فى تكنولوجيا الزراعة والأغذية ، ومن الأمثلة الخاصة

بمبادراتها التعاونية للبلدان النامية تدريب العمالة فى المجالات الزراعية على تطوير تكنولوجيات الرى والزراعة فى بنغلاديش أو زامبيا والبرازيل ، وناميبيا ، والهند وأوغندا وسيراليون ، وبورندى ، ورواندا ، عن طريق خبراء المنظمة . كما اضطلعت المنظمة بدور هام فى رعاية ترتيبات مختلفة لإقامة شبكات المعلومات فيما بين المؤسسات العاملة فى المجال الزراعى ، فعلى سبيل المثال ؛ أقامت شبكات التكنولوجيا الخاصة بالثروة السمكية فى أفريقيا ، وأنشئت شبكات مثيلة فى تكنولوجيا الزراعة المتطورة وتقنيات الرى والثروة الحيوانية فى آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى .

وفى تطور هام ، أقرت المنظمة صراحة بأهمية إدارة المعلومات لدعم برنامج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية يتسم بالفعالية ، وأنشئت قاعدة للبيانات عن الخبرات وقدرات المؤسسات فى القطاع الزراعى ، شملت ما يزيد على ٤٥٠٠ خبير ينتمون لأكثر من مائة بلد نامى ، بالإضافة إلى استحداث نظام معلومات يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا الزراعية (AGRIS) الذى يحتوى على بيانات ببليوجرافية هامة للانتاج الفكرى فى مجال الزراعة، ونظام معلومات متعلق بالبحوث الزراعية الجارية ، ويحتوى هذان النظامان على ما يزيد عن ٢,٧ مليون تسجيله ، وفى إطار مسعى مماثل تتعاون المنظمة مع الوحدة الخاصة لتوثيق التجارب المبتكرة والناجحة فى مجال التعاون التقنى بين البلدان فى القطاع الزراعى ، والتى تشكل عند اكتمالها جزءاً من قاعدة بيانات متعلقة بنظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

٣.٣.٢.٤ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن النهج الحالى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فى تناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة عامة ، وطريقة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشكل خاص ، يأخذ فى الاعتبار الظروف المتغيرة للبيئة الاقتصادية العالمية فدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتمثل فى صياغة استراتيجيات إنمائية مجدية وفعالة قائمة على إيجاد توازن حصيف فى دورى كل من الحكومة والقطاع الخاص فى العملية الإنمائية .

وفى هذا الصدد ، أنشأ (الأونكتاد) شبكة معلومات المراكز التجارية العالمية التى تعد شبكة معلومات استراتيجية للمراكز التجارية على الصعيد العالمى ، ويتمثل الغرض الأساسى من مبادرات «الأونكتاد» التعاونية فى مساعدة البلدان النامية على تكثيف التعاون فيما بينها من خلال تبادل الخبرات المشتركة أما الهدف الأسمى فهو تمكين البلدان من تنمية قدراتها الإنتاجية وإمكاناتها التكنولوجية حتى يتسنى لها المنافسة بصورة فعالة فى بيئة إقتصادية عالمية تشهد تطوراً متسارعاً بصورة مطردة.

٤.٣.٢.٤ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فى عصر العولمة ، تولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مزيداً من الاهتمام بالطرائق التكميلية للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية بوصفها إستراتيجية لمتواجد الإقتصادى لهذه البلدان ، وتسعى (اليونيدو) إلى تدعيم هياكلها الداخلية لتعزيز المبادلات التقنية فى القطاع الصناعى لدى البلدان النامية ، ولتحديد آليات التنفيذ

الملائمة، ولزيادة تدفق المعلومات ، وتعزيز إنشاء شبكات المعلومات بين المؤسسات المثيلة .

وقد قامت منظمة (اليونيدو) منذ عام ١٩٩٧ ، بالإشراف على نحو ٥٠ مشروعاً ينطوى على عناصر واضحة تتصل بعمليات تبادل الخبرات التقنية فيما بين بلدان الجنوب ويشمل نطاق هذه المشاريع ميادين تكنولوجية مختلفة تغطى العديد من القطاعات الصناعية فى الدول النامية .

ومن أبرز الترتيبات التى تشرف عليها منظمة (اليونيدو) فى مجال التعاون التقنى فيما بين الدول النامية شبكة المعلومات الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادى التى يشترك فيها ١٤ بلد نام ، هى إندونيسيا ، إيران ، باكستان ، بنغلاديش ، تايلاند ، كوريا ، سرى لانكا ، الصين ، الفلبين ، فييتنام، ماليزيا ، ميانمار ، نيبال والهند .

٥.٣.٢.٤ صندوق الأمم المتحدة للسكان

يحتل التعاون التقنى فيما بين بلدان الجنوب دائماً مكانة مرموقة بين الأنشطة التى يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ، خاصة منذ إنعقاد المؤتمر الدولى المعنى بالسكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٤ ، ويبذل منذ ذلك الحين جهد خاص لتوسيع نطاق تطبيق الأساليب المتعلقة بالتعاون المعلوماتى التقنى فيما بين الدول النامية ، فى مجال ضبط زيادة السكان وتدبير شئونهم .

ومن أهم المبادرات التى أبرزها هذا المؤتمر ، إنشاء قاعدة معلومات السكان فى كل بلد نام ، وإيجاد وسيلة للربط الشبكى المعلوماتى فيما بينها ، بهدف تبادل المعلومات وتوسيع نطاق التعاون ما بين البلدان النامية ، لتطوير معارفها فى قطاع السكان ودعم برامجها «للتنمية الإنسانية» .

٤.٢.٤ جهود التعاون للمنظمات الإقليمية ذات الطابع الدولى ، والمنظمات غير الحكومية

بجانب الأنشطة الوطنية والثنائية . شكلت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية التى يوجد لها مقر فى البلدان النامية ، مصدراً إضافياً يساعد على تحفيز التعاون التقنى وتعزيزه فيما بين الدول النامية ، ويوجد على الأقل عشرون منظمة من هذه الشاكلة نستعرض منها تجارب أربع منظمات ، تمثل عدة مناطق جغرافية فى العالم[٥١] .

١.٤.٢.٤ المركز العربى لدراسة المناطق القاحلة والأراضى الجافة

قام المركز الذى يتخصص فى مجال إدارة الموارد المائية ، والتنوع البيولوجى والبيئة ورصد ومراقبة التصحر واستصلاح الأراضى البور ، برعاية ٣٢ عملية تبادل للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية بصفة فردية ، وتناولت هذه العمليات طائفة واسعة من القضايا التقنية بما فى ذلك تطبيق التكنولوجيا فى استخدام المياه المالحة فى الزراعة ، وتحسين التقنيات لتطوير الموارد المائية ، وتطوير المحاصيل ، ومقاومة الآفات الزراعية . وإدخال التحسينات على التجارب المختبرية ، والحفاظ على التنوع البيولوجى والبيئة فى المنطقة العربية .

كما دعم المركز أيضاً ثلاث شبكات هامة للمعلومات ، وهى :

- شبكة البحث والتطوير فى مجال النخيل .
- شبكة البحث والتطوير فى مجال الثروة الحيوانية (خاصة الإبل) .

- شبكة البحث والتطوير فى مجال العلف الحيوانى .

وقد تكاملت هذه الشبكات فى تعزيز تطبيقات عملية تبادل التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، والإفادة من خبرات بعضها البعض ، وتعاون المركز العربى منذ إنشاؤه مع ما يزيد على ١١٠٠ من البلدان النامية للاضطلاع بأنشطته ، وقام بتدريب ما يزيد على ٦٠٠ متخصص من رعايا البلدان فى مؤسسات توجد فى بلدان نامية أخرى .

٤.٢.٤.٢ المركز الدولى لإدارة موارد الطاقة والأحياء المائية

ويقوم المركز الذى تتمثل مهمته فى إجراء البحوث وبناء القدرات فى مجال إدارة الموارد الطبيعية وتقييم الثروة المائية ، بتقديم مساعدات تقنية وتدريبية لبلدان الجنوب ، عن طريق تنظيم الدورات التدريبية ، ونقل الخبرات التقنية فى مجال تخصصه . ويقوم المركز بدور الميسر لشبكة المعلومات الدولية للوارثيات فى مجال تنمية الثروة للأحياء المائية ، وهى شبكة تهدف إلى تبادل تقنى بين أحد عشر بلداً آسيوياً وأفريقيا . وقام المركز خلال فترة نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، بتدريب ٣٣ من العلماء المنتمين إلى البلدان النامية فى مختلف التخصصات المعنية بموارد الطاقة والأحياء المائية ، وبتدريب ١٨٧ آخرين بالتعاون مع البلدان الأعضاء بالمركز .

٤.٢.٤.٣ المركز الدولى لتطوير الطاقة الكهرومائية

وهو مركز صينى متخصص فى مجال الطاقة الكهرومائية ، ويقوم بدور إيجابى فى مجال تعزيز التعاون التقنى بين البلدان النامية فيما يتعلق بتشغيل وإدارة الشبكات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية ، والمساعدة فى تبادل التجارب والخبرات فيما بين البلدان المشاركة فى المركز ، ومنذ إنشاء المركز عام ١٩٩٥ ، استعان بخدمات ٦٢ خبيراً من الدول النامية ، ودرب ما يزيد على ألف متدرب من بلدان الجنوب .

٤.٢.٤.٤ منظمة التجارة العالمية

فى إطار الاهتمام الدولى بإنشاء صيغ للتعاون بين الدول فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، بدأت منظمة التجارة العالمية (WTO) بالاهتمام بالعوامل التى تؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للدول النامية من خلال تنظيم وسائل التجارة الإلكترونية وتنسيق استخدامات معطياتها على المستوى الدولى ، وقد حددت الأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية عدة قضايا محورية تركزت حولها جهودها وتبنتها عضويتها والتى يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية :

١ – القضايا ذات العلاقة بالبنية التحتية اللازمة للتجارة الإلكترونية .

٢ – القضايا ذات العلاقة بإتاحة الوصول للأسواق إلكترونياً ، للحصول على السلع والخدمات عن طريق الوسائل الإلكترونية الحديثة .

٣ – متابعة الخطوات التى تم إنجازها فيما يخص تحرير التجارة فى الخدمات ، ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية .

٤ – دور منظمة التجارة العالمية فى تسهيل التجارة الدولية مع التأكيد على دور الإنترنت والتبادل الإلكترونى للبيانات فى تبسيط الإجراءات والتعاملات الإلكترونية .

٥ – كيفية استفادة الحكومات والمؤسسات الرسمية من رسائل التجارة العالمية فى العمليات التجارية وإنجاز الصفقات الإقليمية والدولية .

٦ – حقوق الملكية بكافة أشكالها وما يتعلق منها بالتجارة وأهمية حماية حقوق الاستنساخ ، والحقوق ذات الصلة ، والعلامات التجارية وأسماء المواقع على الإنترنت Domain names بغرض تطوير التجارة الإلكترونية .

٧ – القضايا ذات العلاقة بالتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية من خلال منظور منظمة التجارة العالمية ومنظمتها الدولية[٥٢] .

وتعتمد التجارة الإلكترونية[*] على تقنيتين رئيسيتين هما تقنية الاتصالات ، وتقنية المعلومات ، اللتان تضمانا عند أندماجهما البنية المعلوماتية التحتية للإنترنت ، حيث أوجدت الإنترنت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لنشر التجارة الإلكترونية ، وأهم تطور حصل فى التعامل مع الإنترنت استخدام ما يسمى بـ The world wide web - www ، وانتشار استخدام أساليب التصفح السهلة Browsing ، التى أعطت مستخدم الإنترنت واجهة سهلة Interface ، وموحدة للتعامل مع مواقع الإنترنت Web sites ، وقد حصلت كل هذه التطورات بتغير مفهوم شبكات الاتصالات التقليدية التى أنشئت منذ عشرات السنين ليس لأغراض تبادل البيانات أصلاً لخدمات الهاتف التقليدى ، إلا أن القدرات التكنولوجية والاتصالية المستخدمة حالياً استطاعت تكييف هذه البنية وإتاحة تطويرها لتقبل أنواعاً أخرى من التراسل تتمثل بالنصوص والصور والرسوم وإضافة الصوت[٥٣] .

وقد بدأ أهتمام منظمة التجارة العالمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ضمن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات وملحقاتها ، حيث شملت الاتفاقية ملحقاً خاصاً بالاتصالات وملحقاً آخر بالمفاوضات حول الاتصالات الأساسية باعتبار أن هذا القطاع يمثل البنية التحتية العامة لتناقل المعلومات بكافة أشكالها وغطت اتفاقية «الجوانب التجارية» ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية أو ما يطلق عليها (Trips Agreement) ، تقنين المحتوى المعلوماتى ، وبدأ مفعولها مع بداية ١٩٩٥ ، وتشمل الاتفاقية الأخيرة ، (ضمن ما تشمل حقوق الاستنساخ والحقوق المصاحبة الأخرى) .

كما أصدر المؤتمر الوزارى الذى أنعقد فى سنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٦ بياناً حول تجارة تكنولوجيا المعلومات تضمن ما يسمى «باتفاقية تكنولوجيا المعلومات Information Technology Agreement» وتعتبر الاتفاقية وسيلة أساسية لتقليص ثم إلغاء الضرائب والرسوم والحواجز التى تعيق المتاجرة بأجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات وملحقاتها والتى جاءت فى قائمة تفصيلية ضمن الاتفاقية .

ورغم أن سقف تخفيض الرسوم والضرائب

* يطلق مصطلح «التجارة الإلكترونية» على مجمل الخدمات التجارية التى تتعامل معها المجموعات (المؤسسات ، الشركات ، الأفراد) المعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات (النصوص ، الصوت ، الصورة) . ويتضمن التعريف تأثيرات التبادل الإلكترونى للمعلومات التجارية على المؤسسات والعمليات التى تحكم الفعاليات التجارية ، ويشتمل على مفاهيم أخرى (كإدارة المنظمات ، والتفاوض التجارى ، والعقود) والإطار التنظيمى والتشريعى ، وكذلك التسويات التجارية .

بالنسبة للدول المتقدمة حدد فى الاتفاقية بداية عام ٢٠٠٠ م ، إلا أن الاتفاقية – مراعاة للظروف الاقتصادية والتقنية للبلدان النامية – منحت الدول الأقل نمواً مهلة تصل إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ م (تتحدد وفقاً لظروف كل بلد على حدة) للالتزام الكامل بها[٥٤] .

النتائج والتوصيات

١. النتائج :

توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدة نتائج جديرة بالملاحظة تلقى الضوء على الاستراتيجيات والاتجاهات الجديدة للتعاون التقنى فيما بين الدول المتقدمة والنامية ؛ والجهود التى تبذل على المستويات الدولية ، والإقليمية والوطنية لتقليص حجم الفجوة التكنولوجية ، ما بين المجتمعات ذات القدرات التقنية العالية ، وتلك التى لازالت فى طور تنمية قدراتها ، ويمكن تلخيص النتائج فيما يلى :

١.١ تعدد خطة عمل بونيس ايرس المعنية بتعزيز التعاون التقنى وتنفيذه ، فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمى ، وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة ، أساساً قوياً وقاعدة انطلاق دولية ، للعمل على تشجيع البلدان المتقدمة لتقديم المساعدات التقنية والاقتصادية للبلدان النامية من جهة ، ومن أخرى على توجيه طاقات البلدان النامية لكى تواجه تحديات التنمية التى تجابهها لتخطى الفجوة التكنولوجية التى تفصلها عن الدول المتقدمة .

٢.١ يعد مفهوم «التعاون الثلاثى» مفهوماً جديد – نسبياً – ولا تزال فوائده كأداة إنمائية مثمرة وفعالة تتميز بالتكلفة الاقتصادية المنخفضة والنفع المتبادل بين الأطراف المتعاونة فى بداية طريقها للاكتشاف والتقييم الكامل ، غير أنه من المشجع ، أن عدداً متزايد من البلدان المانحة (التى تمثل الدول المتقدمة) ، مثل فرنسا ، النمسا ، فنلندا ، ايرلندا ، ألمانيا ، النرويج ، واليابان ، أظهرت اهتماماً بالغاً بهذا الشكل التعاونى الجديد ، واندرجت كأطراف مشاركة ، متفاعلة فى أنشطته ولاشك أن «الدعم الثلاثى للتعاون التقنى» كمفهوم ، وبرامج تنفيذية ، سيزداد تحت ظروف تقلص المساعدة الإنمائية التقليدية ، واستمرار البحث عن طرق فعالة ومبتكرة لإيجاد موارد مالية جديدة ، وأشكال جديدة لتعاون .

٣.١ مع اضطراد نمو الوعى بفائدة التعاون التقنى (الثنائى ، والثلاثى) فيما بين البلدان النامية ، يتزايد عدد البلدان النامية (الدول المحورية) التى تقوم بأدوار قيادية منذ بدء مبادرات هذا التعاون وتنظيمها والإشراف على موازاتها فى مناطق متفرقة من العالم ، ومن نماذج هذه «الدول المحورية» :

- **أفريقيا** : أوغندا ، السنغال ، نيجيريا .
- **آسيا** : إندونيسيا ، باكستان ، تايلاند ، كوريا ، سنغافورة ، الصين ، الهند ، الفلبين .
- **أمريكا الجنوبية (اللاتينية)** : البرازيل ، شيلى ، فنزويلا ، بيرو ، الأرجنتين ، كوستاريكا ، المكسيك .
- **مجموعة البلدان العربية** : مصر ، الإمارات

العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، لبنان ، المغرب ، تونس ، الصومال .

- **دول أخرى** : كوبا ، غانا .

٤.١ بذلت منظمات ووكالات متخصصة عديدة تابعة للأمم امتحدة ، جهوداً كبيرة لبلورة سياستها وإجراءاتها المتعلقة بالتعاون الدولى فى مجال التنمية التكنولوجية لدول العالم النامى ، وأسست هيكل الدعم اللازم مع مراكز التنسيق المحددة لهذا التعاون ، ويتزايد توجيه المنظمات الدولية نحو تدعيم برامج التعاون التقنى فيما بين بلدان الجنوب ، وبصفة خاصة «التعاون الثلاثى» وقد بلغ عدد المظمات والوكالات المتخصصة المشاركة فى هذه البرامج حوالى ٢٣ منظمة ووكالة ، يذكر منها :

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والوحدة الخاصة للتعاون التقنى فيما بين الدول النامية .
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .
- منظمة الصحة العالمية .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- مركز التجارة الدولية .
- صندوق الأمم المتحدة للسكان .
- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .
- اليونسكو .

٥.١ يمكن تعزيز ترتيبات التعاون التقنى والاقتصادى بين الدول المتقدمة والنامية ، وضمان استدامة هذه الترتيبات بصورة فعالة ، عن طريق دعم بناء شبكات ومراكز متقدمة، ترتكز على المعرفة ، والمشاركة فى المعلومات ، بجانب دعم السبل لتحقيق أفضل الممارسات التعاونية بصورة منتظمة بين بلدان الشمال والجنوب ، مع تشجيع إقامة حوارات (خاصة حوار السياسات والاستراتيجيات) ، وتبادل الأفكار فيما بينها بشأن قضايا التنمية التكنولوجية والعولمة ، ودعم قيام المبادرات لتحسين قنوات الاتصال فيما بين هذه الدول، لتسهيل تبادل الخبرات والمعارف فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، بما يتوافق والاحتياجات المادية والبشرية لدول الجنوب وخططها التنموية .

٦.١ سوف يؤدى استمرار الأوضاع الراهنة فى منظومة اكتساب المعرفة فى البلدان النامية فى عالم يتصف بكثافة المعرفة ، وتسارع تقادمها فى سياق العولمة المطردة إلى تأخر نمو هذه الدول وتخلفها ، خاصة من منظور «التنمية الإنسانية» .

٧.١ تتزايد الحاجة لمعلومات أفضل ووعى أعمق عن منظومة «اكتساب المعرفة» ، ومدى مساهمتها فى «التنمية الإنسانية» وينشأ من هذه الحاجة ضرورة القيام ببحوث أكثر عمقاً، ودراسات أشمل على نطاق واسع ، عن منظومة «اكتساب المعرفة» فى بلدان العالم النامى .

٨.١ ظهرت الحاجة واضحة إلى ضرورة خلق بيئة إقليمية ووطنية مجتمعية تعزز أداء منظومة

«اكتساب المعرفة» – فى دول العالم النامى – لتشمل عناصر هذه البيئة ، ونظام تحفيز يكافئ بسخاء الجهود والمساهمات التى تساعد على اكتساب المعرفة ، واحترام حرية الرأى والبحث العلمى ، وقيام مؤسسات مستقلة مدعومة مالياً وسياسياً ، وغنية بالموارد تعمل فى ميدان «اكتساب المعرفة» .

٢ . التوصيات :

بالرغم من أن هناك مقولة تنادى بأن التوصيات ليست بالشئ المناسب تماماً لمجال البحث العلمى ، والدراسات الأكاديمية ، بل هى إلى مجال السياسة أقرب ، وإلى أوضاعها أنسب ، وهى تصلح للغة الساسة وحديث المسئولين ، لأن التوصيات لكى تكون نافذة وذات جدوى ، يجب أن تتبناها قوى سياسية فعالة ، وحيث تتضاءل هياكل القوى الفاعلة فى بلدان العالم الثالث (الإدارة السياسية ، الواعية المتفهمة ، الراغبة ... الخ) لا يصبح لأى توصيات – أياً كانت قيمتها أو وزنها – مغزى أو أهمية تذكر ، إلا أننى كباحث أورد هنا عدداً من التوصيات لأنها من جهة ماتم التعارف عليه فى إجراء البحوث العلمية واعتماداً على النتائج التى توصل إليها الباحث ، ومن أخرى لقناعة عندى بأن التوصيات فى منشئها وجوهرها ، هى وصية العارفين ، ورؤية الحكماء ، وخلاصة فكر العلماء، وإن كنت لا أدعى بأننى واحد من هؤلاء ، فهذا فوق قدرى وأعلى بكثير من مقامى ، ومع ذلك أوردها فى نهاية دراستى ، استيفاء للشكل العلمى ، وعسى أن تجد من يقرأها ، ويقتنع بها ، وقد يتبناها .

ولأغراض هذه الدراسة ، فقد تم تقسيم التوصيات الصادرة منها إلى مجموعات تختص كل منها ، بجزئية فيها ، وقد جاءت كما يلى :

١.٢ توصيات عامة :

١.١.٢ من الضرورى أن يتم التشاور والوثيق بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، لإعداد دراسات للمؤشرات العامة لقياس التقدم المحرز ، والنتائج التى تحققت فى مجال التعاون التقنى الدولى ، بطريقة أكثر منهجية وعلمية ، كما يجب بذل المزيد من الجهود لوضع المبادئ التوجيهية للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة على مستوى المنظومة فى حيز التنفيذ ، والاستعانة بشبكة منسقى منظمة الأمم المتحدة ، والممثلين لها فى هذه الدول لتنسيق الجهود المبذولة فى هذا الصدد .

٢.١.٢ يتعين الإفادة إلى أقصى حد من الأحكام الخاصة بحق الدول النامية فى الحصول على معونات تقنية أو اقتصادية من الدول المتقدمة ، الأمر الذى يدعم خططها التنموية ، وتطوير قدراتها التقنية ، كما يمكن أن ينطبق هذا الأمر على أحكام التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية ، التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات الدولية غير الحكومية .

٣.١.٢ يجب اتخاذ إجراءات فورية ونافذة ، لدعم مراكز الأبحاث والتطوير وغيرها ، لتشجيع الأنشطة التى يتولى مسئوليتها القطاع الخاص، بتقديم حوافز لهذا القطاع من خلال عدد من

الوسائل (كالمزايا الضريبية) ، ودعم أنشطة البحث والتطوير من خلال توفير الموازنات المناسبة ، وتدريب الكوادر ، وإيفاد البعثات للخارج ، الأمر الذى يمكن من إرساء قاعدة بحثية متقدمة ، وتطوير تكنولوجيا وطنية .

٤.١.٢ يتعين الإفادة من المزايا – النسبية – المتاحة لدول الجنوب فى ما يتعلق بتوافر مصادر التمويل لدى البعض ، وتوافر الكوادر العلمية والمؤسسات العلمية لدى البعض الآخر، والقدرات التنسيقية والعلاقات الدولية لدى فريق ثالث ، وتشجيع التعاون ما بين هذه الأطراف (لتتكامل إمكاناتها) سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية (جنوب / جنوب) ، أو الثلاثية (شمال / جنوب) .

٥.١.٢ من الضرورى تطوير آلية العمل الدولى ، المتمثلة فى سياسات وبرامج اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية التقنية فى بلدان العالم النامى ، ورفع كفاءتها لتحقيق مزيد من الإنجازات فى تفعيل العمل التعاونى الدولى بين مختلف الأطراف المشاركين فى برامجها التعاونية .

٢.٢ توصيات متعلقة بتكنولوجيا الاتصالات :

١.٢.٢ دعوة الدول التى لم تقدم أى تصور ، أو توقع على أى التزام فى مجال الاتصالات الأساسية ، وخدمات القيمة المضافة إلى أن تسارع فى تقديم تصورها وتوقيع التزاماتها ، على أن تغطى كافة قطاعات الاتصالات الرئيسية والفرعية، وكافة أشكال الخدمات الاتصالية .

٢.٢.٢ تقليل الاستثناءات – مبدأ الدولة الأولى للرعاية – أو إزالتها ، حتى يتم التعاون الدولى فى مجال تكنولوجيا الاتصالات فى بيئة تنافسية عادلة ومتوازنة .

٣.٢.٢ إجراء المزيد من المناقشات حول التكنولوجيا المستقبلية فى الاتصالات وتوفير الالتزامات (اتفاقيات) بشأنها ، مثل «خدمة الإنترنت» .

٤.٢.٢ تشجيع التحرير الكامل لخدمات الاتصالات ، ودعم المنافسة العادلة .

ومن المهم – فى هذا الصدد – أن نشير إلى أن انتشار تكنولوجيا الاتصالات فى العالم –حالياً– وفتح أسواق الدول النامية أمام هذه التكنولوجيا ومنتجاتها ، قد أدى إلى خلق استثمارات رأسمالية ضخمة أفادت منها الشركات العاملة فى المجال ، والتى تنتمى إلى الدول الصناعية المتقدمة (ولنا أن نتخيل مدى ضخامة أسواق الهاتف النقال ، والإنترنت، وبرمجيات الحاسب الآلى ، وما تدره من أرباح فلكية على المؤسسات التى تنتج هذه الخدمات وتقدمها) . وبالتالى فإن على الدول المتقدمة – حتى يكون هناك توازن تقنى اقتصادى أن تعيد استثمار جزء من أرباحها فى شكل مساعدات تكنولوجية ، واقتصادية لدول العالم النامى حتى تساهم فى تطوير قدراتها فى تكنولوجيا الاتصالات ، وتعمل على مساعدتها فى التقليل من الآثار السلبية للفجوة التكنولوجية التى تعانى منها هذه الدول .

٣.٢.٦ توصيات متعلقة بالدول النامية :

١.٣.٢.٦ ينبغى إدراج برامج التعاون التقنى للدول النامية فى هيكل العمل الشامل لكافة

المنظمات والوكالات المتخصصة فى مجال التنمية للأمم المتحدة .

٦.٢.٣.٢ استخدام المساعدات التقنية والاقتصادية الواردة من منظومة العمل التعاونى الدولى بطريقة أكثر تركيزاً ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة لإقامة مشروعات قومية ووطنية كبيرة ، عوضاً عن إنفاقها على عدد كبير من المشاريع الصغيرة مما يقلل من فعاليتها ، ويضعف تأثيرها .

٦.٣.٣.٢ من الضرورى اتباع منهج إقليمى للتعاون التقنى فيما بين الدول النامية (جنوب / جنوب) ، لزيادة فرص التعاون الناجح نظراً لأوجه الشبه فى الظروف الاجتماعية والجغرافية والأوضاع المتعلقة باللغة والثقافة وغيرها من الملامح المشتركة .

٦.٤.٣.٢ أصبح من الضرورى إنشاء كيانات مشتركة متخصصة تعمل فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تمارس أنشطتها فى المجالين الإقليمى والدولى ، وذلك من خلال القطاع الخاص فى الدول النامية ، الذى أظهر دوراً حيوياً فى كثير من بلدان العالم النامى ، وأبدى كفاءة عالية تفوق فى كثير من نواحيها ما حققه القطاع العام والرسمى فى هذه الدول .

٦.٥.٣.٢ بالرغم من عدم سهولة تحقيق التوصيات السابقة ، يتعين على دول العالم النامى أن تصر على تنفيذها وإقحام هذه التوصيات فى بنود الاتفاقات وبرامج التعاون الدولية سواء نجحت فى ذلك أو لم تنجح ، وفى حالة فشلها فى الحصول على ما نادت به يمكن استخدام هذه المطالب ، كوسيلة لتعزيز مركزها التفاوضى فى إطار المشاورات والاجتماعات الأولية التى تجرى فى إطار منظومة التعاون الدولى ، بأشكاله المختلفة (ثلاثية ، من خلال منظومة الأمم المتحدة ، أو الاتفاقيات مع المنظمات الدولية غير الحكومية) .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى ضرورة الاهتمام الأكبر من قبل الدول النامية بقضية تكنولوجيا المعلومات ، لكونها عاملاً رئيسياً فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عن طريق التخطيط العلمى السليم ، وإصدار التشريعات المناسبة ، وزيادة فرص الاستثمار فى هذا المجال وتشجيعه ، فى وقت انخفضت فيه تكاليف التكنولوجيا – نسبياً – نظراً للتقدم التكنولوجى فى صناعة المعلومات وتقنيات الاتصالات، خاصة وأن العائد من هذا المجال سريعاً ، ومجزياً قياساً بالقطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى.

كما يجب الالتفات بجدية أكثر إلى سبل التعليم ، والتدريس ، والتنمية المستدامة ، ومراعاة التأهيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعطاء هذا الأمر أفضلية أولى وأهمية قصوى ، وتدعيم التعاون والتنسيق بين دول الإقليم الواحد (التكتلات التقنية الإقليمية) فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما أنه من الضرورى أن تنمى دول الجنوب ، بخاصة الدول النامية قدراتها التكنولوجية الوطنية ، عن طريق نقل التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بهذه الصناعة (صناعة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات) وتوظيفها بكفاءة وحكمة، إذا أرادت أن تجتاز الفجوة التكنولوجية بسرعة وأمان وتتفادى آثارها السلبية ، لتجد لنفسها مكاناً متميزاً فى عالم الغد .

المراجع والهوامش

١ - Cullen Rowena (2001) Addressing The Digital Divide, 67 The IFLA Conference, Boston, Aug 16-25, 2001 (No. 017-163-E).

٢ - طارق محمد عباس (٢٠٠٣) مجتمع المعلومات الرقمى - القاهرة : المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٠٦ .

٣ - Ponser, M.V. (2000) International Trade and Technical Change - In : Oxford Economic Paper, Vol. (1) 13, 32-34.

٤ - البنك الدولى (٢٠٠٢) مؤشرات التنمية فى العالم ، تقرير ٢٠٠٢ : العلم والتكنولوجيا ، جدول (٥-١٢) .

٥ - Frisehtak, Claudio R. (2000) The Protection of Intellectual Property, Rights of all Industrial Technology Development in Brazil, - In : Intellectual Comparison, Eds. Fracls W. Rashing & Corolec Granz Brown - West View Press, 2000, P. 2.

٦ - Robin Clark (1985) Science and Technology in the world Development - Oxford Press, UNESCO, 1985, P. 49.

٧ - Frisehtak, Claudio R. - مرجع سابق .

٨ - سامى عفيفى حاتم (١٩٩١) التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩١ ، ص ٢٢٢ .

٩ - رغم أن مصطلح «التنمية البشرية» قد استخدم فى الأدبيات العربية للمجال ، كترجمة مقابلة للمصطلح الإنجليزى Human Devolopment إلا أن مصطلح «التنمية الإنسانية» الذى استخدم فى وقت لاحق يعد - فى رأى آخر - ترجمة أصدق للتعبير عن المضمون الكامل لمفهوم المصطلح الإنجليزى ، مع الإبقاء على مصطلح «التنمية البشرية» بدلالة مصطلحية أخص .

١٠- وردت هذه العبارة فى كتاب :

Harbison, F (1973) Human Resources as the wealth of Nations : Oxford University Press New York, 1973

١١- فاز أمارتيا سن ، بجائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٩٨ م ، تقديراً لأبحاثه فى مجالات «الاقتصاد - الفقر - المجاعات» .

١٢- نادر الفرجانى (٢٠٠٠) التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة فى البلدان العربية دور التعليم العالى ، والبحث والتطوير التكنولوجى - نيويورك : الأمم المتحدة ، ٢٠٠٠ م ، ص ١ ، (سلسلة دراسات التنمية البشرية (١١)) .

١٣- يحمل تقرير البنك الدولى الأخير عن التنمية فى العالم (٢٠٠٠/٢٠٠١م) بعنوان : «المعرفة من أجل التنمية» ويفرق التقرير بين ما

يسميه (المعرفة الفنية Technical Knowledge تلك المعرفة المتصلة بالثقافة) ، وهى الأقرب إلى موضوعنا ، وبين ما يسميه «المعلومات عن الصفات Information on attributes» وهو المفهوم الذى يركز على متطلبات بناء الأسواق الفعالة ، وتتصل أكثر بتطوير البنية المؤسسية لنظام السوق الحر ، حتى تتوافر «المعلومات» اللازمة لقيام السوق ولعملها بكفاءة .

١٤- نادر الفرجانى المرجع السابق ، ص ١٣ .

١٥- نادر الفرجانى المرجع السابق ، ص ١٤ .

١٦- نادر الفرجانى المرجع السابق ، ص ١٦ .

١٧- محمد جلال غندور (٢٠٠٢) الاتجاهات الحديثة فى قياس المعلومات : دراسة تحليلية نقدية .

١٨- Kibirige, H.M. (1993) Theoretical Foundations of Development in Information Science - International Information and Library Review, V. (25), 1-14.

١٩- محمد جلال غندور مرجع سابق .

٢٠- Samad, R.A. (2001) The double edged sword : a brief comparison of IT and Internet development in Malysia and some neighoring countries in the contact of digital divide. 67 th IFLA Council, Aug 16-25.

٢١- Horton, Richard (2000) North and South : Bridging the information Gap Lancet, v. 355 (9222), p. 2231.

٢٢- MC. Connell, J. (1999) Lancet electronic research archive international Health and e-print server. Lancet, v.342, p. 2.

٢٣- Crossette, B. (2000) Aunan Urges high-tech aid for poor countries New yorktimes, 2000, April 4: A4.

٢٤- Nicholas, Sallie (2003) Donating books @ journals to less developed countries, BMJ British Medical Journal, v. 326 (1384), p. 298.

٢٥- Moore, D.L. (1998) Intranets : closing the business - information gaps. Finger Labes, North, v. 12 (15), p. 10B.

٢٦- Norris, p. (2000) The world - wide Digital Divital Divide : information poverty the Internet and Development, London School of Economics & Political Science (http://www.pippanorris.com).

٢٧- تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقنى بين البلدان النامية ، الجمعية العامة والوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والخمسين ، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39) نيويورك : الأمم المتحدة ، ٢٠٠٠ .

٢٨- تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقنى بين البلدان النامية ، الجمعية العامة والوثائق الرسمية ، الدورة الثالثة والخمسين ، الملحق رقم (13933-01) نيويورك : الأمم المتحدة ، ٢٠٠١ .

٢٩- فؤاد مرسى . الرأسمالية تجدد نفسها - عالم المعرفة ، ع ١٤٧ ، مارس ١٩٩٩ ، ص ٧٤.

٣٠- راجع فى هذا المجال : محمد رضوان (٢٠٠١) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، خدمات الاتصالات فى إطار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات : أوراق موجزة (١٠-أ) نيويورك : الأمم المتحدة ، ٢٠٠١ ، ص ١ .

٣١- World Trade Organization, Council for Trade in Services, Telecommunication Services : Background Note by The Secritariat, 8 Dec. 2000.

٣٢- Lee, Tuthil (2001) The World Organization of Trade in Communication. WTO, 2001.

٣٣- Carols A. Prima Praga (2000) Liberalization of Telecommunication and The Role of World Trade Organization : Public Policy or Private Sector (2000).

٣٤- Patrick, Low (1999) Reform in Basic Telecommunication and The WTO Negotiations : The Asian Experience. WTO, Nov. 1999.

٣٥- تقرير اللجنة رفيعة المستوى مرجع سابق : ... الملحق رقم ٣٩ (A/52/39) .

٣٦- District General Report, TCDC/11/L1, 16Apr. 2000. P. 4.

٣٧- الأمم المتحدة - التعاون التقنى فيما بين الدول النامية - اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقنى فيما بين الدول النامية : نيويورك ١-٤ يونيو ٢٠٠١ م ، تقرير رقم (TCDC/11/2) .

٣٨- The African Information Society Initiative (2001). available at : http://www.apc.org/books/ictpolsq/app/app-2html.

٣٩- جنسن ، مايل (١٩٩٩) أفريقيا جنوبى الصحراء / ترجمة محمد البهنسى فى : تقرير للاتصالات والمعلومات فى العالم ١٩٩٩-٢٠٠٠ .- الطبعة العربية .- القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٥ ص .

٤٠- The African Information Society Initiative (2001). op. Cit (computer files).

٤١- محمد رضوان مرجع سابق ، ص ١٨ .

٤٢- محمد رضوان مرجع سابق ، ص ٢ .

٤٣- TCDC Report (11/1) : United Nation, New York, 2000.

٤٤- عبد الإله الديوه جى (٢٠٠٢) - التجارة الإلكترونية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (أوراق موجزة) نيويورك : الأمم المتحدة ، ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

٤٥- عبد الإله الديوه جى (٢٠٠١) - التجارة الإلكترونية : أوراق موجزة - نيويورك : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكو) رقم (E/Escwa/CAB/2001/16) ، ص ١ .

٤٦- Kanamugire, A (1998) Implementing Information Technology Projects in developing Countries ELIS, V. 63, P 125-171.

٤٧- المصدر السابق ، ص ٣ ، ٤ .

٤٨- المصدر السابق ، ص ٥ .

٤٩- التعاون التقنى فيما بين الدول النامية مصدر سابق (٢٠٠١) اللجنة رفيعة المستوى ص ١٥-١٦ .

٥٠- الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والخمسون ، وثيقة رقم : (A/53/226/Add4(2001) .

٥١- التعاون التقنى فيما بين الدول النامية مصدر سابق (٢٠٠١) ، ص ١٤-١٥ .

٥٢- عبد الله الديوه جى مصدر سابق ، ص ١ .

٥٣- المصدر السابق ، ص ٣-٤ .

٥٤- المصدر السابق ، ص ٥ .